

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

تقرير الاستثمار العالمي 2020

الإنتاج الدولي بعد الجائحة

الرسائل الرئيسية
وعرض عام

طبعة
الذكرى السنوية
الثلاثين



الأمم المتحدة

تقرير الاستثمار العالمي 2020

الإنتاج الدولي بعد الجائحة

الرسائل الرئيسية
وعرض عام

طبعة
الذكرى السنوية
الثلاثين



الأمم المتحدة
جنيف، 2020

© 2020، الأمم المتحدة

هذا العمل متاح للجميع عن طريق الدخول الحر إلى الرابط: <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/>، وذلك بالامتثال لرخصة المشاع الإبداعي (Creative Commons licence) التي أنشئت من أجل المنظمات الحكومية الدولية.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل، ولا في طريقة عرض المادة الواردة في أي خريطة فيه ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ويُسمح بتصوير مقتطفات واستنساخها مع الإحالة إلى المصدر على النحو الواجب.

حُرر هذا المنشور خارج الأونكتاد.

منشور من منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

UNCTAD/WIR/2020 (Overview)


تمهيد

ستتعرض التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر هذا العام لضغط شديد من جراء جائحة كوفيد-19. ويُتوقع أن تنخفض هذه الموارد الحيوية انخفاضاً حاداً عن مستويات 2019 التي بلغت 1,5 تريليون دولار، فتتراجع إلى أقل بكثير من المستوى الأدنى الذي وصلت إليه أثناء الأزمة المالية العالمية، وتقوض النمو الباهت أصلاً الذي شهده الاستثمار الدولي على مدى العقد الماضي. وسيكون الأثر شديد الوطأة على التدفقات إلى البلدان النامية، لأن الاستثمارات الموجهة نحو التصدير والمرتبطة بالسلع الأساسية هي من الأشد تضرراً.

ولن تقتصر العواقب على الأثر المباشر على تدفقات الاستثمار. بل يمكن أن تكون الأزمة حافزاً لعملية تحول هيكلية للإنتاج الدولي في هذا العقد، وفرصة لزيادة الاستدامة، غير أن ذلك سيتوقف على القدرة على الاستفادة من الثورة الصناعية الجديدة وتجاوز القومية الاقتصادية المتنامية. وسيكون التعاون أمراً حاسماً؛ ذلك أن التنمية المستدامة رهينة بيئة سياساتية عالمية تظل مواتية للاستثمار عبر الحدود.

ويدعم تقرير الاستثمار العالمي، الذي يصادف هذا العام ذكراه السنوية الثلاثين، واضعي السياسات برصد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية والإقليمية وتوثيق تطورات سياسات الاستثمار الوطنية والدولية. ويقمّ تقرير هذا العام بطبيعة الحال أزمة كوفيد-19. ويتضمن أيضاً فصلاً جديداً، أضيف بناءً على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ويبين هذا التحليل أن تدفقات القطاع الخاص الدولي إلى أربعة من أصل عشرة مجالات رئيسية من أهداف التنمية المستدامة لم تزد زيادة كبيرة منذ اعتماد الأهداف في 2015. ولما لم يكن يفصلنا عن عام 2030، وهو الموعد النهائي المتفق عليه، سوى أقل من عقد، فإن من المهم للغاية تقييم الآثار المترتبة على التغييرات المتوقعة في المشهد الاستثماري على مدى السنوات المقبلة.

وعليه، فإن تقرير الاستثمار العالمي لهذا العام مؤلف لا بد لواضعي السياسات من قراءته وأداة هامة للأوساط الإنمائية الدولية. وأزكي ما يتضمنه من معلومات وتحليلات لجمهور عالمي واسع.



أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة

تصدير

يوجد الاقتصاد العالمي في خضم أزمة حادة سببها جائحة كوفيد-19. وسيكون الأثر المباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر هائلاً. أما على المدى الطويل، فإن الضغط من أجل تعزيز قدرة سلسلة الإمداد على الصمود وزيادة الاستقلال في القدرة الإنتاجية يمكن أن تكون له عواقب دائمة.

غير أن جائحة كوفيد-19 ليست العامل الوحيد الذي سيغير واقع الأمور فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. فالثورة الصناعية الجديدة والتحول السياسي نحو مزيد من القومية الاقتصادية واتجاهات الاستدامة كلها عوامل تؤثر تأثيراً بعيد المدى على تشكيلة الإنتاج الدولي في العقد الذي يفصلنا عن 2030.

وينحو الاتجاه العام في الإنتاج الدولي نحو سلاسل قيمة أقصر، وتركيز أشد في القيمة المضافة، وانخفاض الاستثمار الدولي في الأصول المنتجة المادية. وسيشكل هذا الأمر تحديات هائلة أمام البلدان النامية. فقد ظلت استراتيجياتها الإنمائية والتصنيعية، على مدى عقود، تعتمد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية واغتنام هذه القيمة، والارتقاء التكنولوجي التدريجي في شبكات الإنتاج الدولية.

ويتيح التحول المتوقع في الإنتاج الدولي أيضاً بعض الفرص للتنمية، مثل تشجيع الاستثمار الذي ينشد القدرة على الصمود، وبناء سلاسل القيمة الإقليمية، والدخول إلى أسواق جديدة عبر المنصات الرقمية. غير أن اغتنام هذه الفرص سيتطلب تحولاً في الاستراتيجيات الإنمائية.

وسيظل الاستثمار في الصادرات الموجه نحو استغلال عوامل الإنتاج والموارد واليد العاملة المنخفضة التكلفة عنصراً هاماً. غير أن كتلة هذه الاستثمارات ما انفكت تتقلص، وقد يصبح تسلق الدرجات الأولى من سلم التنمية أصعب بكثير. ومن الضروري تحقيق قدر من إعادة التوازن نحو النمو القائم على الطلب المحلي والإقليمي وتشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات المحلية.

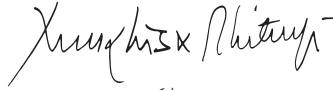
ويعني ذلك تشجيع الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ولا تبحث الكميات الهائلة من رؤوس الأموال المؤسسية الساعية إلى فرص استثمارية في الأسواق العالمية عن مشاريع استثمارية في مجال التصنيع، بل تبحث عن مشاريع تكوّن قيمة في مجالات الهياكل الأساسية والطاقة المتجددة والمياه والصرف الصحي والأغذية والزراعة والرعاية الصحية.

وتبين النتائج الواردة في الفصل المخصص في هذا التقرير للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة أن الصناديق المعنية بمجال الاستدامة في أسواق رؤوس الأموال العالمية تنمو بسرعة.

وتُظهر في الوقت نفسه أن هذا التمويل لم يجد بعد طريقه إلى الاستثمار على أرض الواقع في البلدان النامية.

لقد دخلنا الآن في العقد الأخير من مرحلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلينا أن نعمل من أجل ترجمة الاهتمام المتزايد بتمويل هذه الأهداف إلى زيادة الاستثمار في تحقيقها في أقل البلدان نمواً.

وَأمل أن تؤدي خطة العمل للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة المعروضة في هذا التقرير إلى إلهام وتنشيط الجهود المبذولة في جميع أنحاء العالم لبلوغ هذه الغاية.



موخيسا كيتوي
الأمين العام للأونكتاد

شكر وتقدير

أعدّ تقرير الاستثمار العالمي 2020 فريق بقيادة جيمس س. زان. وضم الفريق ريتشارد بولويجن، برونو كاسيلا، أرسلان شودري، جوزيف كليمنتس، حامد القاضي، كومي إندو، كالمان كالوتي، جواكيم كارل، إيسا كريسنادي، أوكتاويان كوك، جينغ لي، أنثوني ميلر، كيونغهو مون، أبراهام نغاش، يونغفو أويانغ، ديانا روزريت، أميليا سانتوس - باولينو، أستريت سولستاروفا، كلوديا ترونتي، إيزابيت تويرك، يورغ فيبر، كي هوي وي.

وقدمت الدعم والمدخلات البحثية شانتال دوباسكي، فيسينتي غوازيني، إيفان روانانغا، كريستوف سبينمان، أليساندرو ستورتشي، نينا فويانوفيتش، بول فيسيندورب. وأدلى بتعليقات ومساهمات يوسف أسملاش، فنسنت بيير، ستيفانيا بونيلا، تاتيانا كريلوا، ماثيو لو رو، مها المصري، ماسيمو ميلوني، ألينا نازاروفا، صلاح الدين سلساه باسالي، أيان ريتشاردز.

وقدم المساعدة الإحصائية برادلي بوكور، محمد شيراز بالي، سميتا لافي. وقدمت كريساتي كورتي وإيلينا توموتا المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وتولت ليز لينغو تحرير النسخة المعدة للطباعة. وعمل تيري ألران ونيل مينزيس على تصميم الأشكال والرسوم البيانية وتضيد التقرير. ودعمت إيزابيث أنودو - ماريشال وكاتيا فيو إعداد التقرير. وقدمت ناتالي أولاريس وروزالينا غوينا وسيفانلا سيكونافونغ دعماً إضافياً.

واستفاد التقرير من تعليقات ومشورة بشأن الفصل الرابع قدمها ريتشارد بالدوين وغاري جيريفي وراجنيش نارولا وتافير تسفاتشيو فضلاً عن كارولين فرويند (والزملاء في إدارة الممارسة العالمية للتجارة والاستثمار والقدرة التنافسية التابعة للبنك الدولي). ويعرب الفريق عن امتنانه أيضاً للتعليقات والإسهامات الواردة من إميلي بلانشار، فرناندو كانتو، أليسا دي كابريو، سامي حمروش، هيونغمين هان، فرانثيسكا جاوورسكا، رومان جوليا، أليكسي كوزنيتسوف، ماغدالينا ليزاردو، نيكولا ميتر، أندرو مولد، خوان كارلوس مورينو - بريد، إدو ماهيندرا، ثيمبا مونالولا، ميليندا بوسي، أندي براسيتيو، هبة سلامة، ماغدولنا ساس، بريميلا ساتياناندا، ريتا شموتس، ديتمار شولز، إيلان شتراس، ديفيد وونغ، سانغجون بي.

وتعاون أيضاً زملاء من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة على إعداد فروع التقرير المتعلقة بالاتجاهات الإقليمية في الفصل الثاني.

وينبغي التنويه أيضاً بالتعليقات التي وردت من شعبة التكنولوجيا واللوجستيات وشعبة التجارة والسلع الأساسية في الأونكتاد في إطار عملية استعراض النظراء الداخلي، فضلاً عن التعليقات التي وردت من مكتب الأمين العام.

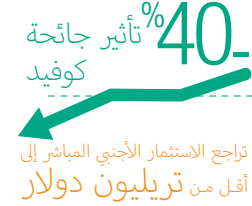
وساهم أيضاً في التقرير العديد من موظفي المصارف المركزية والوكالات الحكومية الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

المحتويات

iii	تمهيد
iv	تصدير
vi	شكر وتقدير
ix	الرسائل الرئيسية
1	عرض عام
1	الاتجاهات والآفاق العالمية
8	الاتجاهات والآفاق الإقليمية
16	تطورات سياسات الاستثمار
22	الإنتاج الدولي: عقد مقبل من التحولات
31	الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

الرسائل الرئيسية

اتجاهات الاستثمار وآفاقه



ستؤدي أزمة كوفيد-19 إلى انخفاض هائل في الاستثمار الأجنبي المباشر. من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة تصل إلى 40 في المائة في 2020، عن قيمتها التي بلغت 1,54 تريليون دولار في 2019. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما دون تريليون دولار للمرة الأولى منذ 2005. ويُتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة إضافية تتراوح بين 5 في المائة و10 في المائة في 2021، قبل أن يبدأ في الانتعاش في 2022. والمتوقع في أحسن الأحوال أن تحدث قفزة في 2022، بعدوة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتجاه الأساسي الذي كان عليه قبل الجائحة.

انعدام اليقين هو السمة الغالبة على التوقعات. ترتبط الآفاق بمدة الأزمة والصحة وفعاليتها التدخلات السياسية للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة. وتزداد حالة انعدام اليقين من جراء المخاطر الجيوسياسية والمالية واستمرار التوترات التجارية.

تشكل الجائحة صدمة للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بالعرض والطلب والسياسات. بدأت تدابير الإغلاق تبطئ المشاريع الاستثمارية القائمة. وسيدفع احتمال حدوث ركود شديد المؤسسات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة. وتشمل التدابير السياسية التي اتخذتها الحكومات خلال الأزمة فرض قيود جديدة على الاستثمار. وابتداءً من 2022، ستنعش تدفقات الاستثمار ببطء، ولا سيما بفضل إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية من أجل بناء القدرة على الصمود وتجديد الموجودات الرأسمالية وانتعاش الاقتصاد العالمي.



تبيّنت انخفاض أرباح المؤسسات المتعددة الجنسيات علامة تحذير مبكر. شهدت كبريات المؤسسات المتعددة الجنسيات البالغ عددها 5 000 مؤسسة في جميع أنحاء العالم، التي تشكل الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، انخفاض الإيرادات المتوقعة لهذا العام بنسبة 40 في المائة في المتوسط، بل إن قطاعات منها تكبدت خسائر فادحة. وسيضر انخفاض الإيرادات بالأرباح المعاد استثمارها، والتي تمثل في المتوسط أكثر من 50 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

تؤكد المؤشرات المبكرة طابع الآثار الملح. انخفضت إعلانات مشاريع الاستثمارات التأسيسية الجديدة وعمليات الدمج والتملك عبر الحدود بأكثر من 50 في المائة في الأشهر الأولى من 2020 مقارنة بالعام الماضي. وفي مجال تمويل المشاريع العالمية، وهو مصدر هام للاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية، تراجعت الصفقات الجديدة بأكثر من 40 في المائة.

تختلف الآثار، على الرغم من شدتها في كل مكان، من منطقة إلى أخرى. من المتوقع أن تشهد الاقتصادات النامية أكبر انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تعتمد أكثر على الاستثمار في الصناعات الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية والصناعات الاستخراجية، التي تضررت بشدة، ولأنها لا تستطيع اتخاذ نفس تدابير الدعم الاقتصادي التي تتخذها الاقتصادات المتقدمة.

- في البلدان المتقدمة، يُتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة تتراوح بين 30 في المائة و45 في المائة، وهو ما يزيد كثيراً على حجم التراجع في التدفقات إلى أمريكا الشمالية والاقتصادات المتقدمة الأخرى (حيث ستتراوح نسبة الانخفاض بين 20 في المائة و35 في المائة)، لأن الأزمة عصفت بتلك المنطقة وهي في وضع أضعف نسبياً. وفي 2019، زادت التدفقات إلى البلدان المتقدمة كمجموعة بنسبة 5 في المائة لتصل إلى 800 مليار دولار.

- يُتوقع أن تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة تتراوح بين 25 في المائة و40 في المائة في 2020. وسيتفاقم هذا الاتجاه السلبي من جراء انخفاض أسعار السلع الأساسية. وفي 2019، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بالفعل بنسبة 10 في المائة لتصل إلى 45 مليار دولار.

- ستتأثر التدفقات إلى بلدان آسيا النامية تأثراً شديداً بسبب ضعفها أمام اختلالات سلاسل الإمداد ووزن الاستثمار الأجنبي المباشر الكثيف الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية في المنطقة والضغط العالمية لتنويع مواقع الإنتاج. ويُتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين 30 في المائة و45 في المائة. وفي 2019، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة 5 في المائة، لتصل إلى 474 مليار دولار، على الرغم من المكاسب التي تحققت في جنوب شرق آسيا والصين والهند.

- يُتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي بمقدار النصف في 2020. وأفاق الاستثمار قائمة لأن الجائحة تؤدي إلى تفاقم الاضطرابات السياسية ومواطن الضعف الهيكلي في اقتصادات شتى. كما أن خصائص القطاعات المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة تسهم في هشاشتها. وفي 2019، نما الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 10 في المائة ليصل إلى 164 مليار دولار.

- من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة تتراوح بين 30 في المائة و45 في المائة. وسيلغي هذا الانخفاض إلى

حد بعيد الانتعاش المسجل في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة في 2019 (الذي زاد بنسبة 59 في المائة ليصل إلى 55 مليار دولار) بعد عدة سنوات من انخفاض التدفقات الوافدة.

• إن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلية سلبية للغاية. يعتمد العديد من أقل البلدان نمواً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية، ويعتمد العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستثمار في السياحة، وتأثر البلدان النامية غير الساحلية أكثر من غيرها بالحوجز التي تعترض سلاسل الإمداد. وفي 2019، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 6 في المائة لتصل إلى 21 مليار دولار، مما لا يمثل سوى 1,4 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

وعلى الرغم من الانخفاض الحاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال الأزمة، سيواصل نظام الإنتاج الدولي الاضطلاع بدور هام في النمو الاقتصادي والتنمية. وستبقى تلك التدفقات إيجابية وستنضاف باستمرار إلى أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الحالية، التي بلغت 36 تريليون دولار في نهاية 2019.

تطورات سياسات الاستثمار

سياسات الاستثمار عنصر هام من عناصر التصدي للجائحة. أصدرت عدة تجمعات متعددة الأطراف، بما فيها مجموعة العشرين، إعلانات لدعم الاستثمار الدولي. واتخذ أكثر من 70 بلداً تدابير إما للتخفيف من الأثر السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر أو لحماية الصناعات المحلية من عمليات الاستيلاء الأجنبية.

وتشمل تدابير الدعم تيسير الاستثمار على الإنترنت، والخدمات المتصلة بالجائحة التي تقدمها وكالات ترويج الاستثمار، والحوافز الجديدة للاستثمار في الرعاية الصحية. وشددت عدة بلدان آليات فرز الاستثمارات الأجنبية لحماية قطاع الرعاية الصحية وقطاعات استراتيجية أخرى. وتشمل التدخلات الأخرى الإنتاج الإلزامي وحظر تصدير المعدات الطبية وخفض رسوم استيراد الأجهزة الطبية. وأدت الأزمة أيضاً إلى إبطاء ونيرة التفاوض على اتفاقات الاستثمار الدولية.

يمكن أن تكون للجائحة آثار دائمة على وضع سياسات الاستثمار. قد تعزز الجائحة، من ناحية، التحول نحو سياسات تفرض قيوداً أشد على قبول الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية. لكنها قد تؤدي من ناحية أخرى إلى زيادة المنافسة على الاستثمار في سياق سعي الاقتصادات إلى التعافي من الأزمة. وعلى الصعيد الدولي، سُبِّرَت الجائحة الحاجة إلى إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، لأن استجابة الحكومات للأزمة الصحية وتداعياتها الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى تضارب مع الالتزامات المنبثقة من تلك الاتفاقات.

ففي 2019، اعتمدت عدة بلدان - جلها متقدمة - في إطار مواصلة الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة، ممارسات أشد صرامة لفرز الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية تستند إلى اعتبارات الأمن الوطني. وشُحِبَ أو أوقف ما لا يقل عن 11 صفقة كبيرة من عمليات الدمج والتملك عبر الحدود لأسباب تنظيمية أو سياسية.

لا يزال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر هدفاً هاماً من أهداف السياسات. في 2019، اتخذ 54 اقتصاداً، بوجه عام، ما لا يقل عن 107 تدابير تؤثر على الاستثمار الأجنبي؛ واستهدف ثلاثة أرباع هذه التدابير مجالات التحرير والتعزيز والتيسير، واتخذ معظمها في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة في آسيا. وأُنخذت خطوات في سبيل التحرير في قطاعات التعدين والطاقة والتمويل والنقل والاتصالات. وعمدت عدة بلدان إلى تبسيط الإجراءات الإدارية للمستثمرين أو توسيع نظم حوافز الاستثمار.

يجري حالياً تغيير نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. في عام 2019، تجاوز عدد حالات إنهاء اتفاقات الاستثمار الدولية (34) عدد اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة (22) للمرة الثانية. وبذلك وصل المجموع إلى 3 284 اتفاقاً مبرماً و349 اتفاقاً مُنتهياً فعلياً. وستؤثر عدة تطورات أخرى على مشهد سياسات الاستثمار الدولية، بما في ذلك اتفاق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إنهاء معاهدات الاستثمار الثنائية داخل الاتحاد الأوروبي وخروج بريطانيا من الاتحاد وبدء نفاذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

تجاوز عدد حالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بموجب معاهدات 1 000 حالة. قُدمت أغلبية حالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول المعروفة للعلن وعددها 55 حالة في 2019 بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية التي أُبرمت في التسعينات من القرن الماضي أو قبل ذلك. وأصدرت المحاكم المعنية بتلك المنازعات ما لا يقل عن 71 قراراً موضوعياً. وفي القرارات التي خلصت إلى مسؤولية الدولة، تراوحت المبالغ الممنوحة بين عدة ملايين و8 مليارات دولار.

22+
في 2019

مجموع اتفاقات
الاستثمار الدولية

3 284

يظهر التقدم المحرز في إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية في المعاهدات المبرمة في 2019. تتضمن جميع اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة تقريباً سمات تماشى مع حزمة إصلاحات الأونكتاد لنظام الاستثمار الدولي، حيث يشكل الحفاظ على حيز الدول التنظيمي مجال الإصلاح الذي يتواتر أكثر من غيره. وبغية دعم عملية إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، سيطلق الأونكتاد في وقت لاحق من عام 2020 أدواته الخاصة بتسريع إصلاح هذا النظام.

الإنتاج الدولي: عقد مقبل من التحولات



تقرير الاستثمار
العالمي في ذكراه
30 ال

رصد تقرير الاستثمار العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات على مدى 30 عاماً شهد خلالها الإنتاج الدولي عقدين من النمو السريع أعقبهما عقد من الركود. وتوقف نمو تدفقات الاستثمار عبر الحدود في الأصول المنتجة المادية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وتباطأ نمو التجارة، وانخفضت تجارة سلاسل القيمة العالمية.

كانت سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فترة هادئة قبل العاصفة. وها هي ذي الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على رأس التحديات الماثلة أمام نظام الإنتاج الدولي ألا وهي الثورة الصناعية الجديدة وتنامي القومية الاقتصادية وضرورة تحقيق الاستدامة. وقد وصلت هذه التحديات بالفعل إلى المنعطف؛ لكن الجائحة مستعدة لقلب الموازين على ما يبدو. ومن المرجح أن يكون العقد الفاصل عن عام 2030 عقد تحول في الإنتاج الدولي.

تكشف اتجاهات التجارة والاستثمار في ثلاثة أبعاد رئيسية في الإنتاج الدولي هي: درجة التجزؤ وطول سلاسل القيمة، والانتعاش الجغرافي للقيمة المضافة، وخيارات المؤسسات المتعددة الجنسيات في مجال الحوكمة التي تحدد مدى انتشار التجارة في ظل المنافسة المطلقة مقابل الاستثمار الأجنبي المباشر. ويحدد هذا التقرير عدة تشكيلات نموذجية أصلية تشمل قطاعات تتأثر مجتمعة بنصيب الأسد من التجارة والاستثمار العالميين.

هناك ثلاثة اتجاهات تكنولوجية رئيسية في الثورة التكنولوجية الجديدة ستشكل معالم الإنتاج الدولي في المستقبل: التشغيل الآلي بفضل الروبوتات، وتعزيز رقمنة سلاسل الإمداد، والتصنيع بالإضافة. وسيكون لكل منها آثار متميزة على طول سلاسل القيمة العالمية وتوزيعها الجغرافي وحوكمتها. وتسهم كل تكنولوجيا، بحسب انتشارها في قطاع معيّن، في تسطيح أو تمديد أو ثني "منحنى ابتسامة" الإنتاج الدولي بطريقتها الخاصة.

سترتبط وتيرة ومدى اعتماد هذه التكنولوجيات ارتباطاً جزيئاً بيئة السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، التي تنحو نحو المزيد من التدخل، وتشديد النزعة الحمائية، والانتقال من الأطر المتعددة الأطراف إلى الأطر الإقليمية والثنائية. وسيرتبطان أيضاً بشواغل الاستدامة، بما في ذلك الاختلافات في النهج بين البلدان والمناطق بشأن الأهداف المتعلقة بالانبعاثات والمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة، والتغيرات التي تحركها السوق في المنتجات والعمليات، وتدابير تعزيز قدرة سلاسل الإمداد على الصمود.

تؤثر اتجاهات التكنولوجيات والسياسات والاستدامة تأثيراً متعدد الأوجه على الإنتاج الدولي. تتعاضد هذه الاتجاهات أحياناً، وتتدافع نحو جهات متضاربة أحياناً أخرى، وتؤول إلى مآلات مختلفة

المحاكاة

الهيكلية الإقليمية

التنوع

4 مسارات →

إعادة الاستثمار إلى

البلدان الأصلية

عبر القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة. وبحسب منطلق كل قطاع - والتشكيلات النموذجية الأصلية التي تميز إنتاجه الدولي - ستميل تلك الاتجاهات إلى تفضيل واحد من أربعة مسارات.

(1) ستؤدي إعادة الاستثمار إلى البلدان الأصلية إلى خلق سلاسل قيمة أقصر وأقل تجزؤاً وإلى زيادة التركيز الجغرافي للقيمة المضافة. وستؤثر في المقام الأول على القطاعات العالية التكنولوجيا والكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية. وتشمل الآثار المترتبة على هذا المسار زيادة تصفية الاستثمارات وتقلص مجموعة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينشد الفعالية. وينطوي ذلك بالنسبة لبعض الاقتصادات على ضرورة إعادة التصنيع، بينما يتطلب من اقتصادات أخرى التكيف مع تراجع التصنيع السابق لأوانه. ويصبح أصعب على البلدان النامية الوصول إلى سلم التنمية القائمة على سلاسل القيمة العالمية وتسلفه.

(2) سيؤدي التنوع إلى توزيع أوسع للأنشطة الاقتصادية. وسيؤثر في المقام الأول على الخدمات والصناعات التحويلية للكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية. وسيزيد هذا المسار من فرص مشاركة الوافدين الجدد (الاقتصادات والشركات) في سلاسل القيمة العالمية، غير أن اعتماده على رقمنة سلاسل الإمداد سيجعل سلاسل القيمة العالمية خاضعة لتنظيم أقل إحكاماً ومستندة إلى المنصات وقائمة على كمية ضئيلة من الأصول، وستزداد صعوبة اغتنام القيمة في البلدان المضيفة. وستتطلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هياكل أساسية رقمية مادية وغير مادية عالية الجودة.

(3) ستقلص الهيكلية الإقليمية الامتداد الفعلي لسلاسل الإمداد لكنها لن تقلص تجزؤها. وسيزداد التوزيع الجغرافي للقيمة المضافة. وسيؤثر هذا المسار على الصناعات التجهيزية الإقليمية، وبعض الصناعات الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية، بل وحتى على القطاع الأولي. وسيفتضي ذلك الانتقال من الاستثمار العالمي الذي ينشد الفعالية إلى الاستثمار الإقليمي الساعي إلى الأسواق، ومن الاستثمار في قطاعات سلاسل القيمة العالمية الرأسية إلى الاستثمار في القواعد والمجموعات الصناعية الأوسع نطاقاً. وسيصبح التعاون الاقتصادي والسياسات الصناعية وتشجيع الاستثمار على الصعيد الإقليمي أموراً لا غنى عنها لبناء سلاسل قيمة إقليمية.

(4) ستؤدي المحاكاة إلى سلاسل قيمة أقصر وإلى إعادة تجميع مراحل الإنتاج. وستؤدي إلى أنشطة أكثر توزيعاً بين المناطق الجغرافية، لكنها ستفضي إلى قيمة مضافة أشد تركيزاً. وستكون لها أهمية خاصة بالنسبة للصناعات التجهيزية الإقليمية والقائمة على التوزيع المحوري. وينطوي هذا المسار على انتقال من الاستثمار في النشاط الصناعي الواسع النطاق إلى التصنيع الموزع، الذي يعتمد على الهياكل الأساسية المادية الرشيقة والهياكل

الأساسية الرقمية العالية الجودة. وتصبح قاعدة التصنيع المحلية وخدمات الإنتاج شرطين لا بد منهما لاجتذاب المراحل النهائية من سلاسل القيمة العالمية، غير أن ذلك لا يضمن اغتنام القيمة ونشر التكنولوجيا.

وعلى الرغم من أن المسارات المختلفة تبين أن التحول المتوقع للإنتاج الدولي ليس أحادي الاتجاه، فإن الاتجاهات تُظهر عموماً نظاماً خاضعاً لضغوط شديدة تزايد فيه مخاطر تفكيك سلاسل القيمة العالمية وإفراغها من مضمونها وتخفيض الاستثمار عبر الحدود في الأصول المنتجة. وبالنظر إلى أهمية الإنتاج الدولي للتعاش بعد الجائحة والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل ولاقاف التنمية في البلدان المنخفضة الدخل، ينبغي لواقعي السياسات الحفاظ على بيئة لسياسات التجارة والاستثمار تكون مواتية لتعديل شبكات الإنتاج الدولية تدريجياً - بدلاً من تعريضها للصدمات.

وسيشكل تحول الإنتاج الدولي تحديات وفرصاً في آن واحد أمام واقعي السياسات في مجال الاستثمار والتنمية:

- تشمل التحديات زيادة عمليات تصفية الاستثمار وإعادة التوطين وتحويل مسار الاستثمار، وتقلص مجموعة الاستثمارات التي تنشُد الفعالية، مما يعني اشتداد المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وستزداد صعوبة اغتنام القيمة في سلاسل القيمة العالمية والتنمية القائمة على التخصص الرأسي. وستتناقص عائدات الهياكل الأساسية التي بُنيت لعالم قائم على سلاسل القيمة العالمية، وستؤثر التغييرات التي تطرأ على محددات توطين الاستثمار تأثيراً سلبياً في كثير من الأحيان على فرص البلدان النامية في اجتذاب عمليات المؤسسات المتعددة الجنسيات.

- تشمل الفرص الناشئة عن التحول جذب المستثمرين الذين يتطلعون إلى تنوع قواعد الإمداد وبناء الفائض والقدرة على الصمود. وستزداد مجموعة الاستثمارات الإقليمية الساعية إلى الأسواق. وستجلب سلاسل القيمة الأقصر مزيداً من الاستثمارات في التصنيع الموزع وإنتاج السلع النهائية بموازاة توسيع بناء قدرات الصناعة وتجميعها. وستتيح الهياكل الأساسية والمنصات الرقمية تطبيقات وخدمات جديدة، وستحسن الوصول التصاعدي إلى سلاسل القيمة العالمية.

تتطلب مواجهة التحديات واغتنام الفرص تغييراً في نموذج الاستثمار والتنمية: '1' الانتقال من التركيز على الاستثمار الموجه نحو التصدير والساعي إلى تحقيق الفعالية في قطاعات ضيقة

التخصص في إطار سلاسل القيمة العالمية إلى التركيز على "التصدير المعزز للغاية" - زيادة الاستثمار في الإنتاج للأسواق الإقليمية، وزيادة الاستثمار في قاعدة صناعية أوسع. '2' الانتقال من المنافسة القائمة على التكلفة للمستثمرين في موقع واحد إلى المنافسة على الاستثمارات المتنوعة القائمة على المرونة والقدرة على الصمود. '3' الانتقال من إعطاء

الآثار الإنمائية:

الانتقال من سلاسل القيمة العالمية إلى الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة



الأولوية لكبار المستثمرين الصناعيين ذوي "الهيكل الأساسية الضخمة" إلى فسخ المجال أمام مرافق وخدمات التصنيع الصغيرة ذات "الهيكل الأساسية الرشيقة". ويقترح هذا التقرير إطاراً جديداً لسياسات الاستثمار والتنمية يعكس هذا التغيير.

أخيراً، من الضروري الانتقال في استراتيجيات تشجيع الاستثمار إلى الهياكل الأساسية والخدمات. ظل الإنتاج الدولي وتشجيع الاستثمار الصناعي الموجه نحو التصدير على مدى العقود الثلاثة الماضية ركيزتي استراتيجيات التنمية والتصنيع في معظم البلدان النامية. وسيظل الاستثمار الموجه نحو استغلال عوامل الإنتاج والموارد واليد العاملة المنخفضة التكلفة عنصراً هاماً، غير أن مجموعة هذه الاستثمارات ما انفكت تنقلص. ويستدعي ذلك درجة من إعادة التوازن نحو النمو القائم على الطلب المحلي والإقليمي وعلى الخدمات. ويتيح الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، وكذلك في الهياكل الأساسية والخدمات المحلية، إمكانات كبيرة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

اتجاهات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية

وضع الأونكتاد تقديرات الاحتياجات من الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي 2014، وحدد آنذاك 10 قطاعات ذات صلة (تشمل جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر)، ورأى أن فجوة الاستثمار السنوية في البلدان النامية تُقدَّر بـ 2,5 تريليون دولار. وأصبح التقدم في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة - من جميع المصادر (المحلية والدولية والعامة والخاصة) - جلياً على نطاق ستة من قطاعات الأهداف العشرة: الهياكل الأساسية، التخفيف من آثار تغير المناخ، الأغذية والزراعة، الصحة، الاتصالات، النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. غير أن النمو العام لا يزال بعيداً جداً عن تلبية الاحتياجات.

اتجاهات تمويل أهداف التنمية المستدامة في أسواق رأس المال العالمية

نمت صناديق الاستثمار نمواً سريعاً من حيث عددها وتنوعها وحجمها، وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن الأموال المخصصة للاستثمار في التنمية المستدامة تتراوح الآن بين 1,2 و1,3 تريليون دولار. غير أن معظم هذه الأموال يُستثمر في البلدان المتقدمة (في مجالات كالطاقة المتجددة).

تعزز الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الجائحة نمو صناديق الاستثمار، ولا سيما السندات الاجتماعية. وفي الربع الأول من عام 2020، جمعت السندات الاجتماعية المتعلقة بالإغاثة من أزمة كوفيد-19 مبلغاً قدره 55 مليار دولار، متجاوزة القيمة الإجمالية للسندات الاجتماعية الصادرة في

عام 2019 بأكمله. وتدعم أسواق الأوراق المالية دعماً حثيثاً سوق السندات السريعة النمو التي أنشئت لمواجهة جائحة كوفيد-19، بالإعفاء مثلاً من رسوم التسجيل في سوق الأوراق المالية.

وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، وهي "عقد تنفيذ" أهداف التنمية المستدامة، يمكننا أن نتوقع أن تزيد أسواق رأس المال عرضها من المنتجات المرتبطة بموضوع الاستدامة زيادة كبيرة. وسيكون التحدي آنذاك هو كيفية الجمع بين النمو وزيادة التركيز على توجيه الأموال نحو المشاريع الاستثمارية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

اتجاهات إدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة

لا يتعلق التقدم في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة بحشد الأموال وتوجيهها إلى القطاعات ذات الأولوية فحسب. بل يتعلق أيضاً بدمج الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة الجيدة في العمليات التجارية لضمان تأثير الاستثمارات الإيجابي. وتؤدي أسواق رؤوس الأموال العالمية دوراً هاماً في هذه العملية أيضاً. وتتيح أسواق الأوراق المالية منبراً للتمويل المستدام وتوجيهات من أجل حوكمة الشركات. ويعرض أكثر من نصف أسواق الأوراق المالية في جميع أنحاء العالم الآن توجيهات على الشركات المسجلة فيها بشأن تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة. ويضغط أيضاً منظمو الأوراق المالية وواضعو السياسات لها، فضلاً عن المنظمات الدولية كمبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، من أجل إدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة.

تقدم 70 في المائة من
كبريات المؤسسات
المتعددة الجنسيات
البالغ عددها
5 000 مؤسسة
تقارير عن الشؤون
الجنسانية



وتقر الشركات والمؤسسات المستثمرة بضرورة مواءمة قرارات الاستثمار والأعمال مع النتائج الإيجابية لأهداف التنمية المستدامة. وما فتئت أهداف التنمية المستدامة تشكل محور اهتمام المستثمرين وتقارير الشركات عن التأثير. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في نوعية الكشف عن معايير إعداد التقارير ومواءمة هذه المعايير.

تُعتبر المساواة بين الجنسين أحد أهداف التنمية المستدامة التي يتوقع على نحو متزايد من الشركات أن تقدم تقارير عنها. ويات حوالي 70 في المائة من كبريات المؤسسات المتعددة الجنسيات البالغ عددها 5 000 مؤسسة في العالم يقدم تقارير عن التقدم المحرز في هذا المجال. ولا يزال تمثيل المرأة غير مكافئ لتمثيل الرجل عموماً. وأدى التنظيم وضغط المستثمرين إلى تمثيل أفضل على صعيد مجالس الإدارة، ولكن الأمر ليس كذلك على مستوى المناصب الإدارية. ولا يزال تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين المتصلة بالعمل المرن ورعاية الأطفال ضعيفاً.

تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في سياسات الاستثمار

اعتمد أكثر من 150 بلداً استراتيجيات وطنية بشأن التنمية المستدامة أو نصح خطط التنمية الموجودة لديه لتجسيد أهداف التنمية المستدامة. ويبين تحليل أجراء الأونكتاد أن العديد من هذه الاستراتيجيات يبرز الحاجة إلى موارد مالية إضافية، غير أن عدداً قليلاً جداً منها يتضمن خرائط طريق ملموسة لتشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

يوجد عدد محدود من أدوات تشجيع الاستثمار التي تنطبق على أهداف التنمية المستدامة، وتتبع هذه الأدوات نهجاً مجزئاً. ويبين استعراض الأونكتاد العالمي لنظم سياسات الاستثمار الوطنية أن أقل من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يحتفظ بأدوات محددة لتشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وتشجع البلدان الاستثمار الوارد في الأهداف من خلال خطط الحفز في المقام الأول. ومع ذلك، نادراً ما تتناول التدابير المحددة لتشجيع الاستثمار قطاعات رئيسية شتى مرتبطة بتلك الأهداف، مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والتكيف مع تغير المناخ.

منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة، بُذلت جهود للنهوض بتشجيع الاستثمار في التنمية المستدامة. وأُخذ أكثر من 150 تديراً من تدابير الاستثمار في جميع أنحاء العالم سعياً على وجه التحديد إلى تحرير الاستثمار أو تشجيعه، استهدف معظمها النقل والابتكار، فضلاً عن الأغذية والزراعة. ولا يكفي ذلك إطلاقاً لإعادة توجيه نظام الاستثمار الوطني برمته نحو الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

ويشكل إدماج أهداف التنمية المستدامة في النظام الدولي لمعاهدات الاستثمار مهمة شاقة. وأُبرمت الغالبية العظمى من المعاهدات الموجودة البالغ عددها 3 300 معاهدة قبل وضع أهداف التنمية المستدامة وينبغي تحديثها. وتدمج المعاهدات المبرمة منذ عهد قريب تلك الأهداف على نحو متزايد، وتعمل بلدان كثيرة على إعادة صياغة نماذجها من المعاهدات بما يتماشى مع حزمة إصلاحات الأونكتاد لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية.

ثمة حاجة إلى اتباع نهج أكثر انتظاماً لتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الأطر الوطنية لسياسات الاستثمار ونظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وإدراج مسألة تشجيع الاستثمار في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

دفعة كبيرة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة - مجموعة جديدة من الإجراءات المفضية إلى التحول



هناك حاجة ملحة إلى مجموعة جديدة من الإجراءات العالمية لتسهيل "دفعة كبيرة" في استثمارات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة. تستند خطة عمل الأونكتاد الجديدة إلى الإجراءات الستة المفضية إلى التحول والمقترحة في إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتجمع بين عدة أدوات سياستية لتوفير إطار لتنفيذ استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتقدم خطة العمل مجموعة من خيارات السياسات لمواجهة تحديات تعبئة الاستثمارات وتوجيهها وتأثيرها التي تعترض البلدان النامية بوجه خاص. وتشمل إجراءاتها المفضية إلى التحول ما يلي:

- تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الأطر الوطنية لسياسات الاستثمار وفي نظام معاهدات الاستثمار الدولية
- إعادة توجيه استراتيجيات تشجيع وتيسير الاستثمار نحو الاستثمار في تحقيق الأهداف
- وضع اتفاقات استثمار إقليمية لتحقيق الأهداف
- تعزيز أشكال جديدة من الشراكات للاستثمار في تحقيق الأهداف
- ترسيخ إدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في الأسواق المالية بإنشاء آلية رصد عالمية تتبع نهجاً منسقاً في الكشف عن المعلومات
- تغيير عقلية ممارسة الأعمال على الصعيد العالمي

وتشكل خطة العمل المستكملة استجابة للدعوة الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة" (A/RES/74/199)، إلى "توصيات محددة للنهوض بالاستثمار بغية تنفيذ خطة عام 2030".

وسيواصل الأونكتاد، بناءً على طلب الجمعية العامة، رصد المنتظم لاتجاهات وسياسات الاستثمار العالمية في أهداف التنمية المستدامة، من خلال المنشورين العالميين دورية رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة ومرصد السياسات الاستثمارية في أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال تقرير الاستثمار العالمي. وسيواصل أيضاً تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة من خلال منابر عالمية، مثل المنتدى العالمي للاستثمار، بشراكة مع جميع الجهات المعنية الرئيسية في مجال التنمية والاستثمار.

عرض عام

الاتجاهات والآفاق العالمية

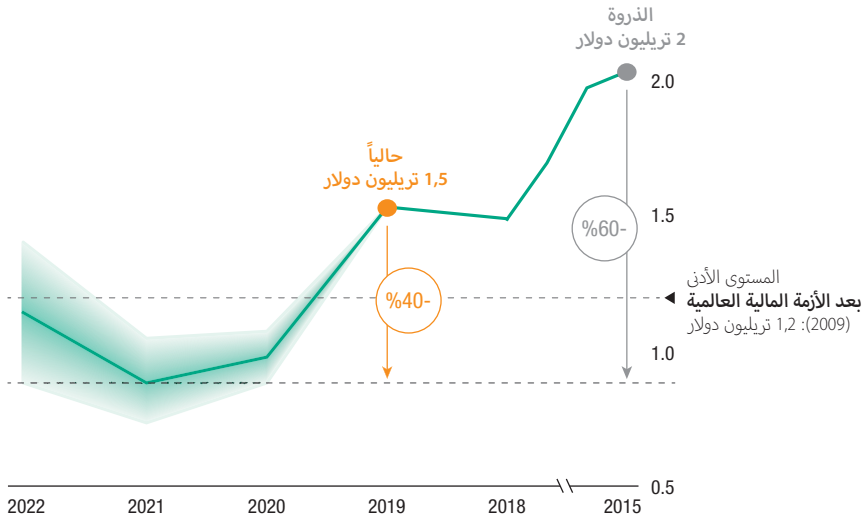
آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2020-2021 قاتمة

ستؤدي أزمة كوفيد-19 إلى انخفاض هائل في الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة تصل إلى 40 في المائة في 2020، عن قيمتها التي بلغت 1,54 تريليون دولار في 2019 (الشكل 1). ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما دون تريليون دولار للمرة الأولى منذ 2005. ويُتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة إضافية تتراوح بين 5 في المائة و10 في المائة في 2021، قبل أن

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة،

توقعات 2015-2019 و2020-2022 (بتريليونات الدولارات)

الشكل 1



المصدر: الأونكتاد.

يبدأ في الانتعاش في 2022. والمتوقع في أحسن الأحوال أن تحدث فقرة في 2022، بعودة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاتجاه الأساسي الذي كان عليه قبل الجائحة.

هذه التوقعات يغلب عليها عدم اليقين. وسترتبط بمدة الأزمة العالمية وبفعالية التدخلات السياسية لتخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة على الجائحة. وتزداد حالة انعدام اليقين من جراء المخاطر الجيوسياسية والمالية واستمرار التوترات التجارية.

والانخفاض المتوقع أسوأ بكثير من الانخفاض الذي سُجل في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية. فقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، التي بلغت آنذاك أدنى مستوياتها (1,2 تريليون دولار) في 2009، تتجاوز بنحو 300 مليار دولار المستوى الأدنى لتوقعات 2020.

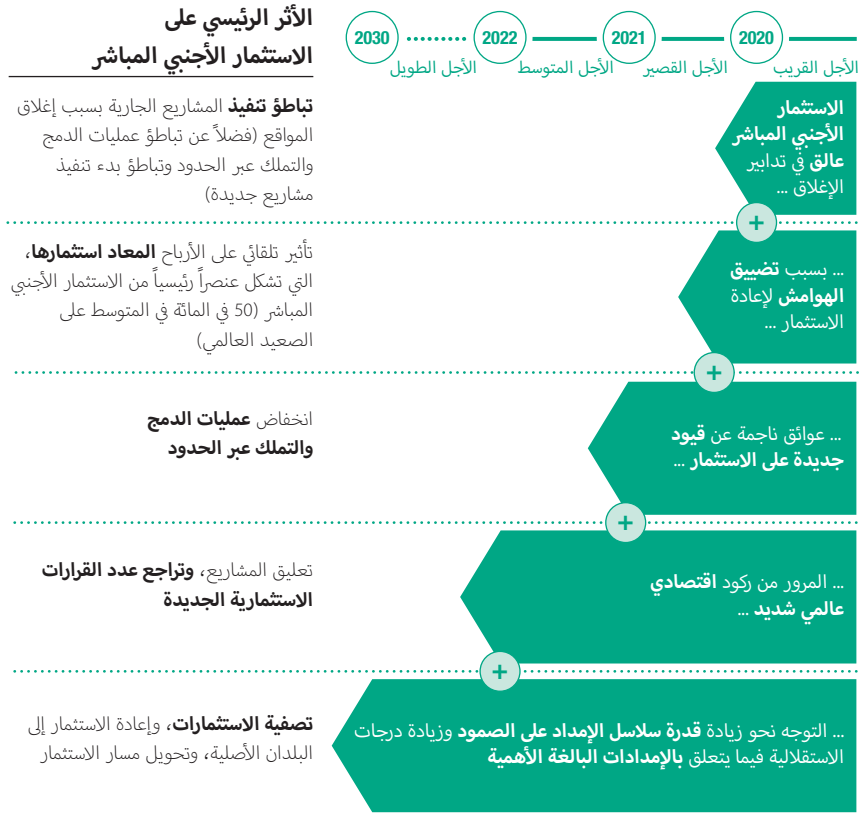
ويأتي التراجع الناجم عن كوفيد-19 بعد عدة سنوات من النمو السليبي أو الركود؛ ويسهم من ثم في تفاقم اتجاه تنازلي أطول أمداً. وسيمثل المستوى المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في 2021 انخفاضاً بنسبة 60 في المائة منذ 2015، من 2 تريليون دولار إلى أقل من 900 مليار دولار.

وتشكل الجائحة صدمة في العرض والطلب والسياسات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. وترتّب عليها آثار قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل (الشكل 2). وقد بدأت تدابير الإغلاق تبطئ المشاريع الاستثمارية القائمة. وسيدفع احتمال حدوث ركود عالمي شديد المؤسسات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة. وتشمل التدابير السياسية المتخذة أثناء الأزمة فرض قيود جديدة على الاستثمار. وابتداءً من 2022، ستنتعش تدفقات الاستثمار الأطول أجلاً أمتعاشاً بطيئاً، ولا سيما بفضل إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية من أجل بناء القدرة على الصمود وتجديد الموجودات الرأسمالية وتعافي الاقتصاد العالمي.

وعلى مدى عامي 2020 و2021 الحرجين، ستكون صدمة الطلب أكبر عامل من عوامل خفض الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى الرغم من أن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر يتفاعل عموماً بعد مهلة مع التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن المزيج الاستثنائي من تدابير الإغلاق وصدمة الطلب سيسبب حلقة مفرغة ارتدادية أسرع بكثير على قرارات الاستثمار. وسيشكل انكماش الطلب صدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول من 2020 قبل أن تتكشف معالمه تماماً في النصف الثاني من العام وفي 2021.

وتؤكد المؤشرات المبكرة طابع الآثار الملح. وانخفضت إعلانات مشاريع الاستثمار التأسيسية الجديدة في القطاعات الناشئة وعمليات الدمج والتملك عبر الحدود بأكثر من 50 في المائة في الأشهر الأولى من 2020.

الشكل 2 | أثر الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر: آليات الانتقال



المصدر: الأونكتاد.

وتشكل تنبیهات انخفاض أرباح المؤسسات المتعددة الجنسيات علامة تحذير مبكر. وشهدت المؤسسات المتعددة الجنسيات الـ 5 000 الكبرى في جميع أنحاء العالم، التي تشكل الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، انخفاض الإيرادات المتوقعة لهذا العام بنسبة 40 في المائة في المتوسط، بل إن قطاعات منها تكبدت خسائر فادحة. وسيضر انخفاض الإيرادات بالأرباح المعاد استثمارها، والتي تمثل في المتوسط أكثر من 50 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يتعلق بالتنقيح الشديد لتوقعات انخفاض الإيرادات، فإن قطاعات الخدمات المتأثرة مباشرة بالإغلاق هي من بين الأشد تضرراً، ولا سيما قطاعي السفر والترفيه. وتعاني الصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية من آثار مشتركة ناتجة عن الجائحة وعن هبوط أسعار النفط. وفي مجال التصنيع،

تضررت بعض الصناعات الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية، مثل السيارات والمنسوجات، أشد الضرر بسبب اضطراب سلاسل الإمداد. ونظراً لطابعها الدوري وانتشارها العالمي، فإنها معرضة لصددمات العرض والطلب على حد سواء. وعموماً، فإن الصناعات التي يُتوقع أن تخسر 30 في المائة أو أكثر من الإيرادات تمثل مجتمعة قرابة 70 في المائة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف الآثار، على الرغم من شدتها في كل مكان، من منطقة إلى أخرى. ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات النامية أكبر انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تعتمد أكثر على الاستثمار في الصناعات الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية والصناعات الاستخراجية، ولأنها لا تستطيع اتخاذ نفس تدابير الدعم الاقتصادي التي تتخذها الاقتصادات المتقدمة.

زاد الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة طفيفة في 2019

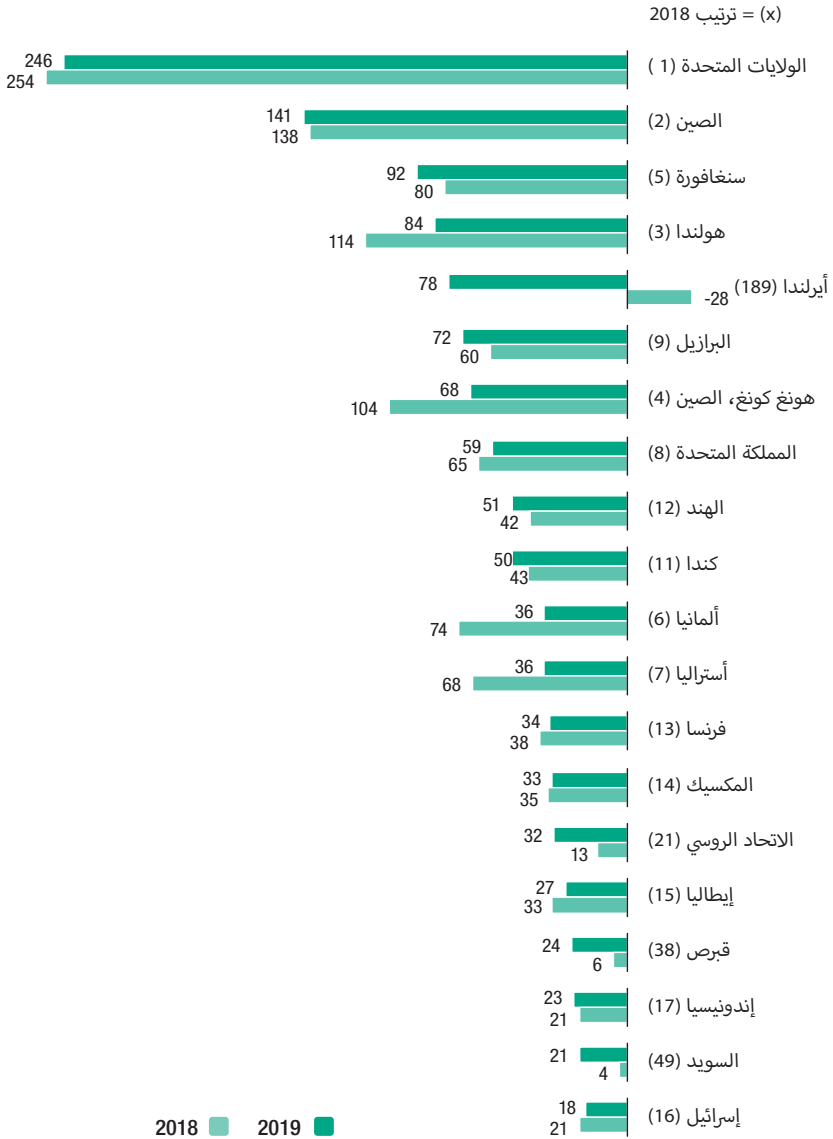
في 2019، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية زيادة طفيفة بنسبة 3 في المائة لتصل إلى 1,54 تريليون دولار. وارتفع حجم تدفقاتها إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5 في المائة ليصل إلى 800 مليار دولار. وتركزت في أوروبا (بزيادة نسبتها 18 في المائة لتبلغ 429 مليار دولار)، مما يعزى أساساً إلى قفزات في بضعة اقتصادات، مثل أيرلندا وسويسرا، بعد تراجع حاد في التدفقات الواردة في 2018. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض في بعض أكبر الاقتصادات في المنطقة. فقد تراجع حجم هذا الاستثمار في الولايات المتحدة، وهي أكبر اقتصاد متلق (الشكل 3)، بنسبة 3 في المائة ليصل إلى 246 مليار دولار.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية انخفاضاً طفيفاً، بنسبة 2 في المائة، لتصل إلى 685 مليار دولار. ومنذ 2010، ظلت التدفقات إلى الاقتصادات النامية مستقرة نسبياً، حيث بقيت في نطاق أصيق بكثير مقارنة بالتدفقات إلى البلدان المتقدمة، وبلغت في المتوسط 675 مليار دولار.

ويخفي الارتفاع المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في 2019 أيضاً اختلافات بين مجموعات الاقتصادات المصنفة بحسب مستوى الدخل. وظل متوسط التدفقات إلى جميع البلدان من الفئتين المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل مستقرًا أو زاد زيادة طفيفة. وانخفضت التدفقات في أقل البلدان نمواً دون سواها بنسبة 5,7 في المائة.

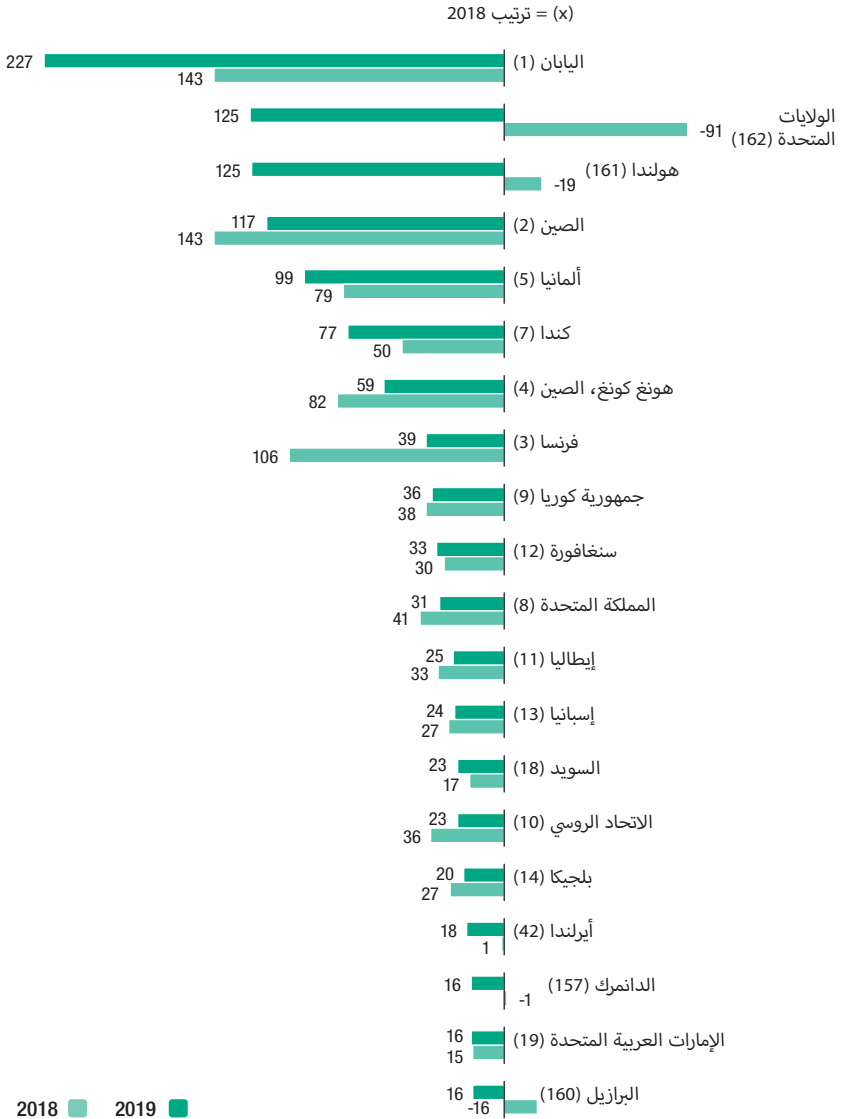
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، الاقتصادات المضيئة العشريون الكبرى، 2018 و2019 (بمليارات الدولارات)

الشكل 3



المصدر: الأونكتاد قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات المتعددة الجنسيات (www.unctad.org/fdistatistics).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة، الاقتصادات الأصلية العشرين الكبرى، 2018 و2019 (بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات المتعددة الجنسيات (www.unctad.org/). (fdistatistics).

وزادت الاستثمارات الخارجية للمؤسسات المتعددة الجنسيات التي يوجد مقرها في الاقتصادات المتقدمة زيادة كبيرة في 2019، وتباطأت عمليات إعادة الإيرادات الأجنبية المتراكمة للمؤسسات المتعددة الجنسيات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة، والتي انطلقت بفضل الإصلاحات الضريبية، وكانت قد تسببت في انخفاض التدفقات الخارجة في 2018. واستثمرت المؤسسات المتعددة الجنسيات من الاقتصادات المتقدمة 917 مليار دولار في الخارج - بزيادة نسبتها 72 في المائة مقارنة بنسب 2018 التي سجلت انخفاضاً غير طبيعي. وكانت اليابان مرة أخرى أكبر مستثمر في الخارج (الشكل 4)، حيث قفزت تدفقاتها إلى الخارج إلى 227 مليار دولار، واستأثرت صفقة ضخمة واحدة بأكبر قدر من هذه الزيادة.

المؤسسات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال التكنولوجيا تعزز مكانتها

في 2019، ظلت معدلات التدويل ثابتة لدى المؤسسات المائة الكبرى المتعددة الجنسيات. أما مؤشر انتشارها عبر الأوطان - أي الحصة النسبية من أصولها ومبيعاتها الأجنبية وموظفيها الأجانب - فقد راوح مكانه في العقد الماضي واستقر في حوالي 65 في المائة. ويرجع ذلك جزئياً إلى التغييرات التي طرأت على تكوين هذه القائمة، ذلك أن المؤسسات الجديدة التي تدخل إلى الأسواق الناشئة تبدأ في مستويات التدويل الدنيا. ومع ذلك، ربما وصلت المؤسسات المتعددة الجنسيات المائة الكبرى الراسخة إلى "سقف زجاجي" من الانتشار عبر الأوطان لا تستطيع اختراقه سوى بضع مؤسسات.

وبعد أن وصل عدد الشركات العاملة في المجالين التكنولوجي والرقمي من بين الشركات المائة الكبرى إلى ذروته في 2017 بنحو 15 شركة، تراجع إلى 13 شركة في 2019. ومع ذلك، فإن حصة المؤسسات المتعددة الجنسيات العاملة في المجالين التكنولوجي والرقمي من إجمالي المبيعات الأجنبية والأصول الأجنبية من بين المؤسسات المائة الكبرى زادت خلال الفترة نفسها. وهكذا يستمر اتجاه اضطلاع الشركات التكنولوجية والرقمية بدور أقوى من بين الشركات المائة الكبرى. وظلت المؤسسات التكنولوجية والرقمية الكبرى المتعددة الجنسيات تعزز وضعها بشراء الشركات الناشئة الناجحة. وتسعى أيضاً إلى تحقيق التكامل الرأسي، والمشاركة في تشكيل محتوى منصات أو التوسع في تجارة التجزئة وغيرها من الخدمات. ويمكن أن تعزز الجائحة مكانة الشركات التكنولوجية والرقمية بنمو حلول التجارة الإلكترونية.

الاتجاهات والآفاق الإقليمية

تفاوت اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر من منطقة إلى أخرى (الجدول 1).

الجدول 1 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2017-2019 (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة			المنطقة
2019	2018	2017	2019	2018	2017	
1 314	986	1 601	1 540	1 495	1 700	العالم
917	534	1 095	800	761	950	الاقتصادات المتقدمة
475	419	539	429	364	570	أوروبا
202	41-	379	297	297	304	أمريكا الشمالية
373	415	467	685	699	701	الاقتصادات النامية
5	8	12	45	51	42	أفريقيا
328	407	417	474	499	502	آسيا
280	345	367	389	416	422	شرق وجنوب شرق آسيا
12	12	11	57	52	52	جنوب آسيا
36	50	39	28	30	28	غرب آسيا
42	0,1	38	164	149	156	أمريكا اللاتينية والكاريبي
1-	0,3-	0,1	1	1	1	أوقيانوسيا
24	38	38	55	35	50	اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية
0,4	2	6	39	39	40	الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلية والصغيرة
1-	1	2	21	22	21	أقل البلدان نمواً
0,5	1	4	22	22	26	البلدان النامية غير الساحلية
1	0,3	0,3	4	4	4	الدول الجزرية الصغيرة النامية
مذكرة: النسبة المئوية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية						
69,8	54,1	68,4	52,0	50,9	55,9	الاقتصادات المتقدمة
36,1	42,5	33,7	27,9	24,3	33,5	أوروبا
15,3	4,1-	23,7	19,3	19,9	17,9	أمريكا الشمالية
28,4	42,0	29,2	44,5	46,8	41,2	الاقتصادات النامية
0,4	0,8	0,8	2,9	3,4	2,4	أفريقيا
24,9	41,2	26,0	30,8	33,3	29,5	آسيا
21,3	34,9	22,9	25,2	27,8	24,8	شرق وجنوب شرق آسيا
0,9	1,2	0,7	3,7	3,5	3,0	جنوب آسيا
2,7	5,1	2,4	1,8	2,0	1,6	غرب آسيا
3,2	0,01	2,4	10,7	10,0	9,2	أمريكا اللاتينية والكاريبي

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2017-2019 (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية) (تابع)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة			المنطقة
2019	2018	2017	2019	2018	2017	
0,1-	0,03-	0,01	0,1	0,1	0,1	أوقيانوسيا
1,8	3,8	2,4	3,6	2,3	2,9	اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية
0,03	0,2	0,4	2,5	2,6	2,4	الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلية والصغيرة
0,04-	0,1	0,1	1,4	1,5	1,2	أقل البلدان نمواً
0,04	0,1	0,2	1,4	1,5	1,5	البلدان النامية غير الساحلية
0,1	0,04	0,02	0,3	0,2	0,2	الدول الجزرية الصغيرة النامية

المصدر: الأونكتاد قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/المؤسسات المتعددة الجنسيات (www.unctad.org/).
(fdistatistics).

(أ) من دون حساب مزدوج للبلدان التي تنتمي إلى فئات متعددة.

من المقرر أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا انخفاضاً حاداً، بعد التراجع المسجل في 2019

ستقلص جائحة كوفيد-19 بشدة الاستثمار الأجنبي في أفريقيا، مما يعكس الاتجاه العالمي. وسيتفاقم هذا الركود بانخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية بسبب ما يميز القارة من استثمارات موجهة نحو الموارد. ويُتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين 25 في المائة و40 في المائة، أي ما بين 25 و35 مليار دولار، استناداً إلى توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومجموعة من العوامل المرتبطة بالاستثمار على وجه التحديد. وسيكون الاستثمار في الصناعات التحويلية الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية من أشد أشكال الاستثمار تضرراً، مما سيقوض الجهود الرامية إلى النهوض بالتنوع الاقتصادي والتصنيع في أفريقيا. وتُظهر مشاريع الاستثمارات التأسيسية المعلن عنها بالفعل اتجاهاً سلبياً قوياً في الربع الأول من عام 2020، على الرغم من أن قيمة المشاريع (-62 في المائة) قد تراجعت أكثر من تراجع عددها (-23 في المائة).

وعلى الرغم من الاقاق الراهنة السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، هناك بعض العوامل المخففة التي يمكن أن تحد من مدى تراجع الاستثمار وتساعد في بدء تحقيق الاستقرار والانتعاش في عام 2021 وما بعده. ويعتمد عدد من كبار الشركاء في الاستثمار من خارج القارة إلى المشاركة على نحو متزايد في مبادرات لتمتين روابط الاستثمار مع القارة، وتشجيع الاستثمار في الهياكل

الأساسية والموارد، بل وفي التنمية الصناعية أيضاً. ويمكن أن يؤثر تعميق التكامل الإقليمي بتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والإبرام المتوقع لبروتوكوله الاستثماري تأثيراً إيجابياً أيضاً.

وفي 2019، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بالفعل بنسبة 10 في المائة لتصل إلى 45 مليار دولار. وأدى فتور نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي والإقليمي وتضاؤل الطلب على السلع الأساسية إلى كبح التدفقات إلى البلدان التي تجتذب استثمارات متنوعة والبلدان التي تجتذب استثمارات موجهة نحو الموارد الطبيعية على حد سواء، على الرغم من أن عدداً قليلاً منها تلقى قدرًا أكبر من التدفقات الواردة من مشاريع جديدة كبرى. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى شمال أفريقيا بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 14 مليار دولار، وتقلص حجمها في جميع البلدان باستثناء مصر. وظلت مصر أكبر بلد متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا في 2019، حيث زادت التدفقات الواردة إليها بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 9 مليارات دولار. وبعد زيادة في 2018، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرة أخرى بنسبة 10 في المائة في 2019 لتبلغ 32 مليار دولار. وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة 21 في المائة إلى 11 مليار دولار في 2019، الأمر الذي يعزى في جزء كبير منه إلى الانخفاض الحاد في الاستثمار في نيجيريا. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شرق أفريقيا أيضاً بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 7,8 مليارات دولار لأن التدفقات الواردة إلى إثيوبيا تقلصت بمقدار الربع وبلغت 2,5 مليار دولار. وتلقت منطقة وسط أفريقيا 8,7 مليارات دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يمثل انخفاضاً بنسبة 7 في المائة يعزى أساساً إلى تراجع التدفقات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الجنوب الأفريقي المنطقة الفرعية الوحيدة التي تلقت قدرًا أكبر من التدفقات في 2019 (بزيادة نسبتها 22 في المائة، لتصل إلى 4,4 مليارات دولار)، غير أن ذلك يعزى فقط إلى تباطؤ صافي تصفية الاستثمارات من أنغولا. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى جنوب أفريقيا بنسبة 15 في المائة لتصل إلى 4,6 مليارات دولار في 2019.

يُتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى آسيا بنسبة تتراوح بين 30 في المائة و45 في المائة

يُتوقع أن تؤثر أزمة كوفيد-19 تأثيراً شديداً على الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا، وكانت هذه المنطقة هي الأولى التي شهدت إجراءات الإغلاق وتوقيف المصانع، مما تسبب في انقطاع كبير في سلاسل الإمداد في صناعات مثل السيارات والإلكترونيات والملابس. وتشكل الصناعات الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية، وهي من بين أكثر القطاعات تضرراً من الأزمة، خاصية هامة من خصائص الاستثمار في المنطقة. وسيؤثر تراجع أرباح الشركات على الأرباح التي تعيد المؤسسات المتعددة الجنسيات استثمارها؛ وتشكل الأرباح المعاد استثمارها، في عدد من الاقتصادات المتلقية الرئيسية في المنطقة، حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. إضافة إلى ذلك، يتأثر

الاستثمار الموجه نحو التصدير في المنطقة بالتوترات التجارية التي لم تتحسر أثناء الجائحة. ويُتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا بنسبة تتراوح بين 30 في المائة و45 في المائة. وانخفض عدد مشاريع الاستثمارات التأسيسية الجديدة المعلن عنها في الربع الأول من 2020 بنسبة 37 في المائة مقارنة بالمتوسط الفصلي لعام 2019. وانحسر عدد عمليات الدمج والتملك بنسبة 35 في المائة في نيسان/أبريل 2020 مقارنة بالمتوسط الشهري لعام 2019.

وفي شرق آسيا، تقلصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين بنسبة 13 في المائة في الربع الأول من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وباتت توقعات الاستثمار الأجنبي المباشر في هونغ كونغ، الصين قائمة بسبب تفهقر أرباح الشركات وتأثير الاضطرابات الاجتماعية المستمرة. وفي جنوب شرق آسيا، من المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر. ونزل عدد مشاريع الاستثمارات التأسيسية المعلن عنها في سنغافورة في الربع الأول بنسبة 20 في المائة؛ وتراجعت الالتزامات الاستثمارية في إندونيسيا وفيت نام بنسبة 10 في المائة. وتلقت هذه البلدان الثلاثة مجتمعة أكثر من 80 في المائة من التدفقات الواردة إلى جنوب شرق آسيا في 2019. وفي جنوب آسيا، تدنت قيمة الاستثمارات التأسيسية في الربع الأول من 2020 بنسبة 31 في المائة، وهوت عمليات الدمج والتملك بنسبة 56 في المائة. وستعاني تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى غرب آسيا من الآثار المشتركة المترتبة على هبوط أسعار النفط والجائحة والانكماش الاقتصادي.

وفي 2019، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان آسيا النامية بنسبة 5 في المائة لتصل إلى 474 مليار دولار. ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى انخفاض بنسبة 13 في المائة في قيمة الاستثمار في شرق آسيا، التي بلغت 233 مليار دولار، ولا سيما من جراء تناقص الاستثمار في هونغ كونغ، الصين وفي جمهورية كوريا. وزاد حجم التدفقات الواردة إلى الصين، وهي ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق بلغ 141 مليار دولار، على الرغم من التوترات التجارية. وفي جنوب شرق آسيا، زادت التدفقات الواردة بنسبة 5 في المائة لتصل إلى مستوى قياسي قدره 156 مليار دولار، مدفوعة بالاستثمار القوي في إندونيسيا وسنغافورة وفيت نام. وارتفعت التدفقات الواردة إلى جنوب آسيا بنسبة 10 في المائة لتبلغ 57 مليار دولار، على أن حجم التدفقات الواردة إلى الهند نما بنسبة 20 في المائة. وسجلت منطقة غرب آسيا انخفاضاً بنسبة 7 في المائة في التدفقات الواردة إليها لتصل إلى 28 مليار دولار، على الرغم من زيادة كبيرة في الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وانخفضت التدفقات الخارجة من آسيا بنسبة 19 في المائة لتصل إلى 328 مليار دولار، بسبب تراجع أسعار السلع الأساسية والتوترات الجيوسياسية وتقلص حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الصين. وهوت عمليات الدمج والتملك من الشركات التي تتخذ من آسيا مقراً لها بنسبة 52 في المائة إلى 43 مليار دولار.

يُتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاربي بمقدار النصف في 2020

من المتوقع أن تتخفف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية والكاربي في 2020 بمقدار نصف حجمها الذي وصل إلى 164 مليار دولار في العام الماضي. وتسهم الجائحة في تفاقم القلاقل السياسية والاجتماعية ومواطن الضعف الهيكلي في بلدان شتى، مما يدفع المنطقة إلى ركود عميق ويعقد التحديات الماثلة أمام اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وتُظهر البيانات المتعلقة بالاستثمارات التأسيسية المعلن عنها نزول عدد المشاريع في الربع الأول من هذا العام بنسبة 36 في المائة، بينما هوى عدد عمليات التملك الأجنبية في المنطقة بنسبة 80 في المائة تقريباً. وسيضر انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية بالاستثمار في الاقتصادات الرئيسية في أمريكا الجنوبية - كولومبيا والبرازيل والأرجنتين وشيلي وبيرو - التي تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية. وستتعرض اقتصادات أخرى، ولا سيما في الكاريبي، لضرر بالغ من جراء انهيار السياحة ووقف الاستثمار في قطاع السفر والترفيه. وفي مجال الصناعة التحويلية، يعاني قطاعا السيارات والمنسوجات، وهما قطاعان هامان في المنطقة، من صدمات متزامنة في العرض والطلب. وتكتمش صناعة السيارات انكماشاً شديداً؛ وفي الربع الأول، تراجع عدد المشاريع التأسيسية المعلن عنها في هذه الصناعة بنسبة 73 في المائة. وأبلغت المكسيك والبرازيل عن انخفاض التدفقات في الربع الأول من العام إلى صناعة السيارات بنسبة 48 في المائة و64 في المائة على التوالي.

وزادت المشاريع الجديدة في مجال تصنيع الأجهزة الطبية بمقدار الثلث في الربع الأول من 2020. ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمدادات الطبية في كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والمكسيك إلى تصنيع جديد للعتاد الطبي، وتعمل المؤسسات المتعددة الجنسيات الموجودة أصلاً في هذه البلدان على توسيع نطاق إنتاجها الآن.

وفي 2019، نما الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاربي بنسبة 10 في المائة ليصل إلى 164 مليار دولار، بفضل زيادة التدفقات إلى البرازيل وشيلي وكولومبيا. وزادت التدفقات الخارجة لتصل إلى 42 مليار دولار، بفضل التدفقات بين بلدان المنطقة وانخفاض التدفقات السلبية إلى الخارج التي قلصت المجاميع في السنوات السابقة.

وسجلت البرازيل زيادة بنسبة 20 في المائة في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها ليصل إلى 72 مليار دولار، حيث اجتذبت صناعة استخراج النفط والغاز وصناعة الكهرباء المستثمرين الذين تلقوا الدعم أيضاً من برنامج الخصخصة. وفي كولومبيا، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها بنسبة 26 في المائة لتبلغ 14 مليار دولار، معظمها في الصناعات الاستخراجية. وزادت التدفقات إلى شيلي بنسبة 63 في المائة لتصل إلى 11 مليار دولار في 2019، بدعم من الاستثمار في المرافق العامة والتعدين والخدمات. ونمت التدفقات في بيرو بنسبة 37 في المائة وبلغت 8,9 مليارات دولار، بفضل الخدمات غير المالية. وفي المكسيك، أدى انخفاض التدفقات إلى صناعتي السيارات

وتوليد الطاقة إلى تقلص التدفقات بنسبة 5 في المائة لتصل إلى 33 مليار دولار. وفي كوستاريكا، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 13 في المائة وبلغت 2,5 مليار دولار بفضل الاستثمار في المناطق الاقتصادية الخاصة. وفي الكاريبي، ازدهرت التدفقات إلى الجمهورية الدومينيكية بنسبة 19 في المائة لتصل إلى 3 مليارات دولار، مدفوعة بالاستثمارات في قطاعي الاتصالات والطاقة.

الجائحة تؤثر تأثيراً شديداً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

تعاني الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة وجورجيا من ضرر شديد بسبب التراجع الاقتصادي الناجم عن الجائحة. ويمكن أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة تتراوح بين 30 في المائة و45 في المائة في 2020، لتصل إلى ما بين 30 مليار دولار و40 مليار دولار. وسينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بعد أن ارتفعت تدفقاته إلى المنطقة في 2019 (حيث زادت بنسبة 59 في المائة لتصل إلى 55 مليار دولار)، بفضل انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الروسي، وبدرجة أقل في أوكرانيا بعد عدة سنوات من التراجع، وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوزبكستان التي أطلقت عملية التحرير منذ عهد قريب. وفي بقية أنحاء المنطقة، لم تتغير التدفقات في الغالب في 2019.

وفيما يتعلق بالمشاريع القائمة على الموارد الطبيعية، يجري تنقيح التوقعات في اتجاه تنازلي نظراً إلى ضعف الطلب على السلع الأساسية واستمرار انخفاض سعر النفط الذي يشكل جزءاً من الصادرات الرئيسية من عدة اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية (الاتحاد الروسي وأذربيجان وأوزبكستان وكازاخستان). وفي جنوب شرق أوروبا وجمهورية مولدوفا الأقل اعتماداً على الموارد الطبيعية، تعرّض الإنتاج الموجه نحو التصدير في المناطق الاقتصادية الخاصة والمنتجة من أجل سلاسل القيمة العالمية للأثر نفسه. وقد يكون الوضع صعباً للغاية في سلسلة قيمة صناعة السيارات، حيث اضطرت بعض الشركات الفرعية الأجنبية إلى تقليص عملياتها أو تعليقها. وستتضرر عدة اقتصادات في جنوب شرق أوروبا أيضاً من جراء اعتمادها الشديد على قطاعي السياحة والضيافة. وفي جميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، سيقبل الركود من الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الأسواق.

وكانت الإعلانات المتعلقة بالمشاريع التأسيسية، وهي مؤشّر على نوايا المستثمرين، تنحو منحى تنازلياً بالفعل في 2019، وها هي ذي تزداد تراجعاً في 2020. ففي 2019، انخفضت الالتزامات التأسيسية بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 46 مليار دولار. وفي الربع الأول من 2020، نزل عدد إعلانات المشاريع التأسيسية في المنطقة بنسبة 44 في المائة مقارنة بمتوسط المستوى الفصلي في 2019.

تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة ومنها

سيتسبب تفشي جائحة كوفيد-19 في انهيار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة تتراوح بين 25 في المائة و40 في المائة، بعد أن وصلت إلى 800 مليار دولار في 2019. وسيؤثر انخفاض أرباح الشركات تأثيراً مباشراً على الأرباح المعاد استثمارها - وهي عنصر رئيسي من عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفئة من البلدان. وستقلص الاستثمارات الجديدة في الأسهم، مثلما يتضح بالفعل من تراجع عمليات الدمج والتملك عبر الحدود والاستثمارات التأسيسية المعلن عنها في الربع الأول من العام. ويمكن أن تتأثر اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً بتدابير الطوارئ المتصلة بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك زيادة التدقيق في الاستثمارات الواردة. ويمكن أن يكون للدفعة المتوقعة لزيادة قدرة سلاسل الإمداد في الصناعات الحيوية على الصمود أثر على الاتجاهات الأطول أجلاً. وفي نيسان/أبريل 2020، كان عدد عمليات الدمج والتملك عبر الحدود التي استهدفت الاقتصادات المتقدمة أقل بنسبة 53 في المائة من المتوسط الشهري لعام 2019. ويشكل انخفاض عدد وقيمة المشاريع التأسيسية المعلن عنها في الربع الأول من 2020 (-25 في المائة) علامة إضافية على أن النفقات الرأسمالية للمؤسسات المتعددة الجنسيات ستقلص كثيراً. ومن المتوقع أن تنخفض التدفقات إلى أوروبا أكثر من غيرها (30-45 في المائة)، بسبب تأثير الجائحة الشديد على عدد من الاقتصادات الكبرى في المنطقة والهشاشة الاقتصادية الموجودة أصلاً. وتُتوقع أن تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا الشمالية بنسبة تناهز 35 في المائة.

وفي 2019، وبعد ثلاث سنوات متتالية من الانكماش، ارتفعت التدفقات الواردة إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5 في المائة لتصل إلى 800 مليار دولار على الرغم من حالات عدم اليقين لدى المستثمرين من جراء التوترات التجارية وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وضعف أداء الاقتصاد الكلي. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة 18 في المائة لتصل إلى 429 مليار دولار، مستعيدة بذلك نسبة مما فقدته منذ 2015. ومع ذلك لم تتجاوز بعد نصف قيمة الذروة التي بلغت في 2007. علاوة على ذلك، يعزى جزء كبير من هذه الزيادة إلى قفزات في أيرلندا وسويسرا بعد المستويات السلبية المسجلة في 2018. وانخفضت التدفقات الواردة إلى ألمانيا بمقدار النصف لتصل إلى 36 مليار دولار ولا سيما من جراء الانخفاض الحاد في الاستثمارات الجديدة في أسهم رأس المال، وتراجعت تراجعاً طفيفاً في فرنسا والمملكة المتحدة. وفي أمريكا الشمالية، ظل الاستثمار الأجنبي المباشر ثابتاً في مبلغ قدره 297 مليار دولار. وتقلصت التدفقات إلى الولايات المتحدة بنسبة 3 في المائة لتصل إلى 246 مليار دولار لأن مبيعات الدمج والتملك عبر الحدود التي تستهدف البلد استمرت في الانخفاض للسنة الرابعة على التوالي، لتصل إلى 156 مليار دولار.

وارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصادات المتقدمة بنسبة 72 في المائة ليصل إلى 917 مليار دولار في 2019. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى انحسار

آثار الإصلاحات الضريبية في الولايات المتحدة في نهاية 2017، التي تسببت في تدفقات سلبية كبيرة إلى الخارج في 2018. أما قيمة مشتريات الدمج والتملك عبر الحدود التي تضطلع بها المؤسسات المتعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة فقد انخفضت بالفعل بنسبة 34 في المائة، ولا سيما في مجالي التصنيع والخدمات. وارتفعت التدفقات الخارجة من اليابان - وهي أكبر مستثمر في العالم في 2019 - بنسبة 57 في المائة لتصل إلى مبلغ قياسي قدره 225 مليار دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى قفزة في عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، التي زادت من 36 مليار دولار إلى 104 مليارات دولار، وشملت صفقة ضخمة شكلت الجزء الأعظم من التدفقات.

الجائحة تزيد من هشاشة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الضعيفة هيكلياً

تؤدي الأزمة إلى تفاقم التحديات التي تعترض على وجه الخصوص الاقتصادات الهشة والضعيفة هيكلياً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتمد العديد من أقل البلدان نمواً على هذا الاستثمار في الصناعات الاستخراجية، وكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية على الاستثمار في السياحة، وتتأثر البلدان النامية غير الساحلية أكثر من غيرها بالحواجز التي تعترض سلاسل الإمداد.

وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً الـ 47 رديئة للغاية. فهذه الفئة تعتمد اعتماداً شديداً على الاستثمار في الموارد الطبيعية، الذي يتأثر سلباً بصدمات أسعار النفط والسلع الأساسية. وستشهد أقل البلدان نمواً المعتمدة على السياحة أيضاً انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع. وقد انخفضت بالفعل في 2019 قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية المعلن عنها، وزادت تقلصاً (بنسبة 19 في المائة) خلال الربع الأول من 2020. وفي 2019، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 6 في المائة لتصل إلى 21 مليار دولار، وشكلت من ثم 1,4 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وزاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان الأفريقية نمواً الـ 33 بنسبة 17 في المائة ليصل إلى أعلى مستوى له في ثلاث سنوات بمبلغ قدره 12,4 مليار دولار، بينما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الآسيوية التسعة الأقل نمواً للمرة الأولى منذ ثماني سنوات إلى 8,6 مليارات دولار، مما يشكل انخفاضاً نسبته 27 في المائة. وشهد العديد من الاقتصادات المضيفة الأكبر تراجعاً شديداً في التدفقات الواردة.

وفي البلدان النامية غير الساحلية الـ 32، تقطعت روابط النقل مع الاقتصاد العالمي واضطربت الأنشطة الموجهة نحو التصدير اضطراباً بالغاً من جراء إغلاق الحدود. وتجر أوجه القصور في الهياكل الأساسية المتعلقة بالصحة الأنشطة الاقتصادية في معظم البلدان النامية غير الساحلية على العمل في أدنى مستوياتها، وهو ما يُتوقع أن يؤدي إلى إطالة أمد ركود الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتجلى حدة الانخفاض المحتمل في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في هبوط عدد المشاريع

التأسيسية المعلن عنها. ففي الربع الأول من 2020، أُعلن عن 40 مشروعاً فقط، مما يشكل انخفاضاً نسبته 55 في المائة عن المتوسط الفصلي المسجل في 2019. وسيؤدي هذا الانخفاض إلى تفاقم آثار سنتين من النمو السلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، الذي وصل في 2019 إلى 22 مليار دولار - أو 1,4 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة. وظلت التدفقات إلى البلدان النامية غير الساحلية مركزة في عدد قليل من الاقتصادات حيث استأثرت البلدان المتلقية الخمسة الأولى (كازاخستان وإثيوبيا ومنغوليا وأوزبكستان وتركمانستان) بـ 57 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى هذه الفئة في 2019. وتبين أن الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أقدر على الصمود، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا تراجعاً معتدلاً، بينما تعرضت البلدان من هذه الفئة في آسيا وأمريكا اللاتينية لأكبر ركود.

إن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 28 قائمة. فستتضرر هذه الدول التي تعتمد على السياحة أشد الضرر، حيث يعاني قطاعا السفر والسياحة من القيود المفروضة على السفر وصدمة الطلب وأوجه عدم اليقين إزاء احتمال اتخاذ تدابير وقائية مطولة في بلدان المصدر لدى إعادة فتح الاقتصاد العالمي. وقد أظهر الربع الأول من 2020 بالفعل علامات تدل على الانكماش الذي يلوح في الأفق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وانخفضت قيمة وأعداد المشاريع التأسيسية المعلن عنها في الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة 28 في المائة و18 في المائة على التوالي، مقارنة بالمتوسط الفصلي لعام 2019. ففي 2019، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لتصل إلى 4,1 مليارات دولار بعد سنتين من الانخفاض، وشكلت 0,3 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. واجتذبت البلدان الخمسة الأولى المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر (جامايكا وجزر البهاما وملديف وموريشيوس وفيجي) قرابة ثلثي إجمالي هذا الاستثمار إلى هذه الفئة من الدول، لكن بلدين فقط (ملديف وموريشيوس) سجلا تدفقات أعلى من نسبة عام 2018. وبفضل ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في ترينيداد وتوباغو بمقدار 932 مليون دولار، زادت التدفقات الواردة منه إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية العشر في الكاربي إلى أعلى مستوى لها منذ ثلاث سنوات، حيث بلغت 2,3 مليار دولار. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الخمس في أفريقيا بأكثر من 20 في المائة ليصل إلى 767 مليون دولار. وانخفضت تدفقات هذا الاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية الـ 14 في آسيا وأوقيانوسيا بنسبة 9 في المائة لتبلغ 1,1 مليار دولار.

تطورات سياسات الاستثمار

سياسات الاستثمار جزء من إجراءات الاستجابة لجائحة كوفيد-19

تضم إجراءات الاستجابة لجائحة كوفيد-19 عنصراً هاماً يتمثل في سياسات الاستثمار. فقد اتخذ أكثر من 70 بلداً تدابير إما للتخفيف من الأثر السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر أو لحماية الصناعات المحلية من عمليات الاستيلاء الأجنبية.

وأدت الأزمة إلى وضع سياسات جديدة لتيسير الاستثمار والاحتفاظ به وتشجيعه. واتخذت عدة بلدان خطوات لتخفيف العبء الإداري على الشركات، وتذليل العقبات البيروقراطية بهدف التعجيل بإنتاج السلع أو تسليمها أثناء الجائحة. وأدت الأزمة أيضاً وما نتج عنها من تعطيل الخدمات الحكومية العادية إلى التعجيل باعتماد الأدوات الإلكترونية ومنصات الحكومة الإلكترونية التي تتيح استمرارية الخدمات الأساسية للشركات والمستثمرين. ووثق مرصد وكالات تشجيع الاستثمار التابع للأمم المتحدة في نيسان/أبريل 2020 الجهود التي تبذلها هذه الوكالات في جميع أنحاء العالم للاستجابة لحالات الطوارئ.

وأدرجت عدة بلدان حوافز لتطوير أدوية ولقاحات في حزم مساعداتها الحكومية. وتتعلق خطط الحفز الأخرى بتوسيع خطوط الإنتاج أو تحويلها لزيادة الإمدادات الطبية. وبغية مساعدة شركات النقل الجوي المحلية، قررت عدة حكومات شراء أسهمها أو تأمينها أو هي تنظر في ذلك. وأخيراً، فإن معظم حزم المعونة الحكومية تتضمن معونة ضريبية أو مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمساعدة في الحفاظ على سلاسل الإمداد.

وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تكثيف عمليات فرز الاستثمار الأجنبي في قطاع الصحة وغيره من القطاعات الاستراتيجية. واتخذت تسعة بلدان على الأقل تدابير لحماية القدرات الإنتاجية المحلية في مجالات الرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية واللوازم والمعدات الطبية. واعتمدت البلدان المتقدمة جميع هذه التدابير تقريباً.

وتشمل التدخلات الحكومية الأخرى في قطاع الصحة، التي تؤثر على المستثمرين، إلزام الشركات الخاصة بتحويل الإنتاج إلى السلع اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-19، وإتاحة إمكانية مصادرة المصانع أو وحدات الإنتاج أو مرافق الرعاية الصحية الخاصة أو السلع ذات الصلة بالصحة العامة.

وبانت الجائحة تبطئ وتيرة المفاوضات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وقد أُعُتبت أو أُجّلت عدة جولات من المفاوضات بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية والمعاهدات التي تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار كان من المقرر عقدها في 2020. ويمكن أن يعترض المستثمرون الأجانب على بعض التدابير السياسية المتخذة للاستجابة للأزمة الصحية وما نتج عنها من انهيار الاقتصاد من خلال

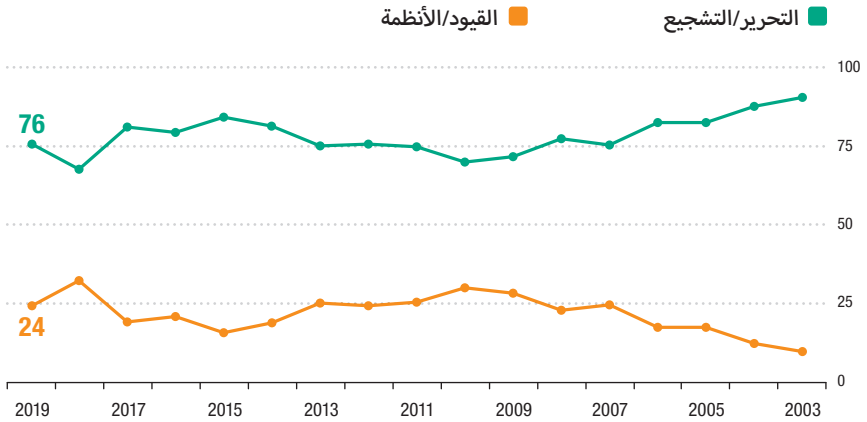
إجراءات التحكيم بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية. ويزر ذلك الحاجة إلى ضمان حيز تنظيمي كاف في اتفاقات الاستثمار الدولية لحماية الصحة العامة والتقليل إلى أدنى حد من احتمال نشوب دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

ويُرجح أن تكون للجائحة آثار دائمة على وضع سياسات الاستثمار. فقد تُعزز وتوطد الاتجاه الحالي نحو سياسات أكثر تقييداً لقبول الاستثمار الأجنبي في الصناعات التي تعتبرها البلدان المضيفة حاسمة الأهمية. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي الجائحة إلى مزيد من المنافسة على الاستثمار في الوقت الذي تسعى فيه الاقتصادات إلى التعافي من الأزمة.

تكثيف فرز الاستثمارات الأجنبية في 2019

في 2019، اعتمد 54 بلداً واقتصاداً ما لا يقل عن 107 تدابير سياسية تؤثر على الاستثمار الأجنبي، وكانت الاقتصادات النامية في آسيا هي الأنشطة في هذا الصدد حيث استأثرت بحوالي 50 في المائة من تلك التدابير. واستمر انخفاض العدد الإجمالي من التدابير السياسية الجديدة للعام الثاني على التوالي منذ الذروة المسجلة في 2017. وتهدف نسبة 76 في المائة من التدابير المعتمدة مؤخراً إلى تحرير الاستثمار وتشجيعه وتيسيره، بينما تتعلق نسبة 24 في المائة المتبقية بقيود أو أنظمة جديدة (الشكل 5).

الشكل 5 التغييرات التي طرأت على سياسات الاستثمار الوطني، 2019-2003 (بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، مركز سياسات الاستثمار.

تواصل في 2019 الاتجاه السياساتي الذي شهدته السنوات الأخيرة نحو زيادة الصرامة في فرز الاستثمار الأجنبي في سياق الأمن الوطني. واعتمدت ستة بلدان، معظمها اقتصادات متقدمة، تدابير جديدة في هذا المجال، تستهدف الصناعات الاستراتيجية والهيكل الأساسية الحيوية. وتشمل أساليب تعزيز نظم الفرز، على سبيل المثال، توسيع النطاق القطاعي للاستعراضات، وخفض عتبة رأس المال لإجراء الفرز، وزيادة معايير الاستعراض، وتمتين نظام الجزاءات، وتمديد فترة الاستعراض، وإنشاء هيئات فرز خاصة.

وفشل العديد من صفقات الدمج والتملك عبر الحدود في 2019 بسبب شواغل تنظيمية أو سياسية. وشمل عدد منها بيع أصول محلية استراتيجية (مثل قطاع الطاقة أو الخدمات الطبية) لمستثمرين أجانب. وسحبت الأطراف ما لا يقل عن 11 عملية كبرى من عمليات الدمج والتملك (صفقات تتجاوز قيمتها 50 مليون دولار) بسبب شواغل تتعلق بالأمن الوطني أو سياسات المنافسة أو مصالح عامة أخرى.

وفي الوقت نفسه، اعتمد 34 بلداً تدابير سياساتية في 2019 تستهدف تحرير الاستثمار الأجنبي أو تشجيعه أو تيسيره. ولا تزال هذه التدابير تشكل الأغلبية، حيث مثلت 76 في المائة من جميع تدابير سياسات الاستثمار المعتمدة حديثاً في 2019. وأُنخذت خطوات من أجل التحرير في 13 بلداً على الأقل. وشملت قطاعات مختلفة، من بينها التعدين والطاقة والخدمات المالية والنقل والاتصالات.

ومن أجل تشجيع الاستثمار، قدم ما لا يقل عن 13 بلداً حوافز جديدة. وعمدت سبعة بلدان إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وترشيدها. وشملت الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه إنشاء مراكز جامعة للخدمات وإلغاء شروط الموافقة وخفض الرسوم الإدارية وإنهاء المعاملة التمييزية للمستثمرين الأجانب في عمليات الترخيص وإنشاء بوابة استثمارية لتيسير التوفيق بين المستثمرين المحليين والأجانب.

وشملت التطورات الأخرى في سياسات الاستثمار اعتماد قوانين استثمار جديدة، وإنشاء هيئات حكومية خاصة لتشجيع الاستثمار العالي الجودة، فضلاً عن وضع تشريعات جديدة بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإجراءات التحكيم.

تغيّر مشهد اتفاقات الاستثمار الدولية

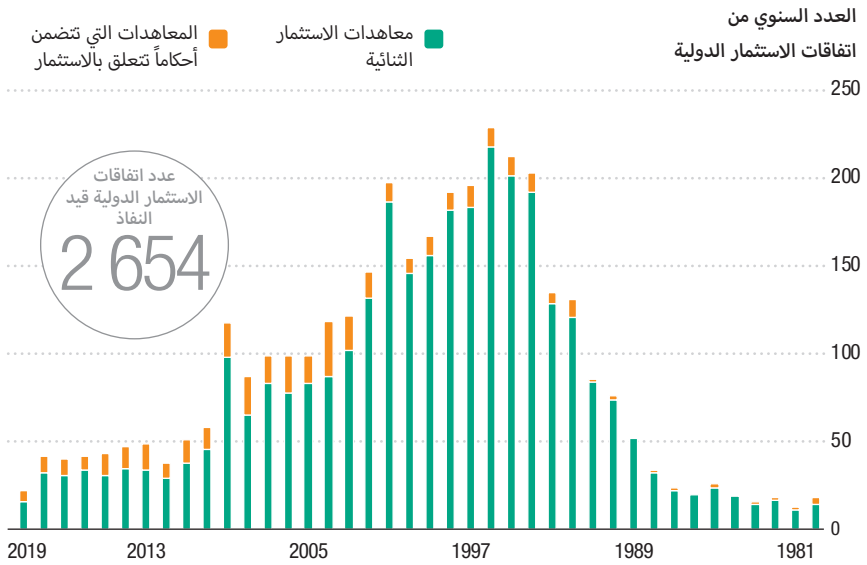
يشهد مجال سياسات الاستثمار الدولية حالياً تغييرات في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية. ففي 2019، وقّع 22 اتفاقاً جديداً من هذه الاتفاقات. وشملت المعاهدات الجديدة 16 معاهدة استثمار ثنائية وست معاهدات تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار. وكانت أستراليا والبرازيل والإمارات العربية المتحدة أنشط الاقتصادات في إبرام اتفاقات الاستثمار الدولية، حيث أبرم كل منها ثلاثة اتفاقات جديدة. وبفضل هذه الاتفاقات الجديدة ارتفع حجم مجموع اتفاقات الاستثمار الدولية

إلى 3 284 (2 895 معاهدة استثمار ثنائية و389 معاهدة تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار). وفي نهاية العام، كان 2 654 اتفاق استثمار دولياً على الأقل قد دخل حيز النفاذ (الشكل 6).

واستمر تزايد عدد حالات إنهاء اتفاقات الاستثمار الدولية. ففي 2019، أُهيت بالفعل 34 معاهدة على الأقل، من بينها 22 معاهدة من جانب واحد، وست بالتراضي، وأربع بالاستبدال، واثنان بانقضاء صلاحيتها. وكانت بولندا نشطة بوجه خاص في إنهاء المعاهدات، حيث إنتهت 17 معاهدة ثنائية، تليها الهند بسبع معاهدات. وللمرة الثانية منذ 2017، تجاوز عدد حالات إنهاء اتفاقات الاستثمار الدولية عدد المعاهدات الجديدة المبرمة. وبحلول نهاية العام، بلغ العدد الإجمالي لحالات الإنهاء الفعلي 349 حالة.

وأثرت عدة تطورات هامة أخرى على المشهد الدولي لسياسات الاستثمار. وتشمل اتفاق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إنهاء معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة بين دوله، فضلاً عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وبدء نفاذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الشكل 6 | عدد اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة، 1980-2019



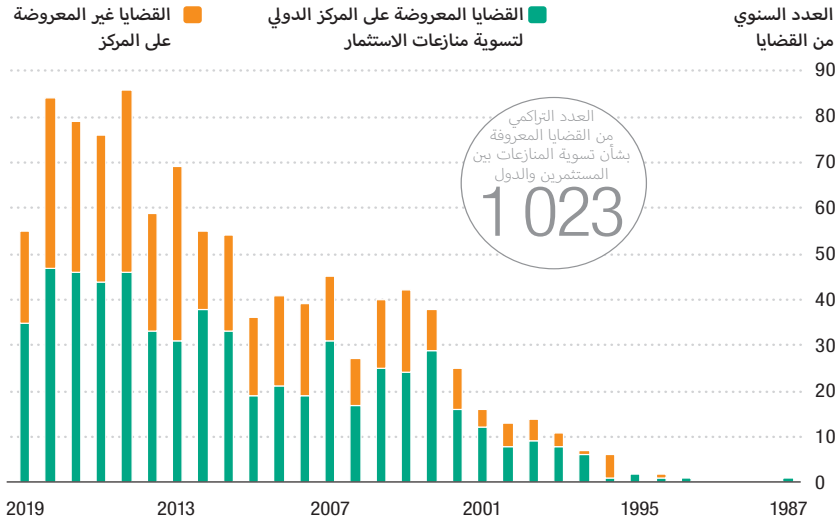
المصدر: الأونكتاد، أداة تصفح اتفاقات الاستثمار الدولية.
ملاحظة: يشمل ذلك المعاهدات '1' الملغاة من جانب واحد، '2' المنهية بالتراضي، '3' المستعاض عنها بمعاهدة جديدة '4' المنتهية صلاحيتها تلقائياً.

قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول تتجاوز الألف

في 2019، باشر المستثمرون 55 قضية معروفة للعلن من قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية (الشكل 7)، وهو أقل عدد في خمس سنوات. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2020، وصل مجموع عدد الدعاوى المعروفة للعلن بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول إلى 1 023 دعوى. ونظراً إلى الحفاظ على سرية بعض حالات التحكيم، فإن العدد الحقيقي للمنازعات المقدمة في 2019 والسنوات السابقة أكبر من ذلك. ومن المعروف حتى الآن أن 120 بلداً وتجمعاً اقتصادياً واحداً كان مدعى عليه في دعوى واحدة أو أكثر من دعاوى تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول.

الاتجاهات السائدة في القضايا المعروفة بشأن تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول استناداً إلى المعاهدات، 1987-2019

الشكل 7



المصدر: الأونكتاد، أداة تصفح اتفاقات الاستثمار الدولية.

ملاحظة: جمعت هذه المعلومات من مصادر عامة منها خدمات إعداد التقارير المتخصصة. ولا تشمل إحصاءات الأونكتاد قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول التي تستند حصراً إلى عقود الاستثمار (عقود الدولة) أو قوانين الاستثمار الوطنية، أو القضايا التي يكون فيها أحد الطرفين قد صرح بأنه يعتزم إقامة دعوى أمام هيئة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول ولكنه لم يباشر إجراءات التحكيم. وتُعدّل الأعداد السنوية والتراكمية من القضايا باستمرار نتيجة عمليات التحقق وقد لا تطابق بالضبط أعداد القضايا المبلغ عنها في السنوات السابقة.

وكان أكثر من نصف قرارات التحكيم الصادرة على أساس الولاية القضائية في 2019 لصالح الدولة. أما القرارات الصادرة استناداً إلى الأسس الموضوعية، فقد انتهت في كثير من الأحيان لصالح المستثمر. وبحلول نهاية 2019، كان قد بُت في 674 دعوى على الأقل.

استمرار إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية

يظهر التقدم المحرز في إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية في المعاهدات المبرمة في 2019. وتتضمن جميع اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة تقريباً سمات تتماشى مع حزمة إصلاحات الأونكتاد لنظام الاستثمار الدولي، حيث يشكل الحفاظ على حيز الدول التنظيمي مجال الإصلاح الذي يتواتر أكثر من غيره. وتواصل البلدان تنفيذ عناصر إصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في اتفاقات الاستثمار الدولية الجديدة، باتباع أربعة نهج رئيسية هي: '1' عدم تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، '2' إنشاء محكمة دائمة لتسوية هذه المنازعات، '3' تسوية عدد محدود من هذه المنازعات، '4' تحسين إجراءات تسوية هذه المنازعات. ومنذ 2012، استفاد أكثر من 75 بلداً ومنظمة تكامل اقتصادي إقليمي من الدعم الذي قدّمه الأونكتاد لوضع استعراضات نموذجية جديدة لمعاهدات الاستثمار الثنائية واتفاقات الاستثمار الدولية. وبغية مواصلة دعم عملية إصلاح نظام هذه الاتفاقات، سيطلق الأونكتاد في وقت لاحق من 2020 أدواته الخاصة بتسريع إصلاح هذا النظام.

الإنتاج الدولي: عقد مقبل من التحولات

تقرير الاستثمار العالمي في ذكراه السنوية الثلاثين: عقدان من النمو، وعقد من الركود

رصد تقرير الاستثمار العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات على مدى 30 عاماً. وشهد الإنتاج الدولي أثناء هذه الفترة عقدين من النمو السريع أعقبه عقد من الركود.

وتحقق نمو الإنتاج الدولي في العقد الأولين بفضل السياسات (موجة من سياسات التحرير والنمو المرتكز على التصدير) والمناهج الاقتصادية (فرص التحكيم في تكلفة اليد العاملة وانخفاض تكاليف التجارة) والتكنولوجيا (أوجه التقدم التي تسمح بتقطيع دقيق لعمليات الإنتاج والتنسيق في سلاسل الإمداد المعقدة العابرة للحدود). وبدأت هذه العوامل نفسها تدفع في الاتجاه المعاكس بعد الأزمة المالية العالمية، مع عودة الاتجاهات الحمائية، والانخفاض التدريجي في معدل عائد الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة حفة الأصول بفضل التكنولوجيا في العمليات الدولية.

وتنتيجة لذلك، توقف زخم نمو الإنتاج الدولي بعد 2010. وانعكس ذلك أولاً في التجارة: فقد شهدت صادرات السلع والخدمات على الصعيد العالمي، التي نمت بأكثر من ضعف معدل الناتج المحلي الإجمالي على مدى عقود، تباطؤاً شديداً مقارنة بالنمو الاقتصادي. وكان الركود في الاستثمار عبر الحدود في القدرة الإنتاجية محركاً رئيسياً لتباطؤ التجارة عموماً، والتجارة القائمة على سلاسل القيمة العالمية خصوصاً (الشكل 8).

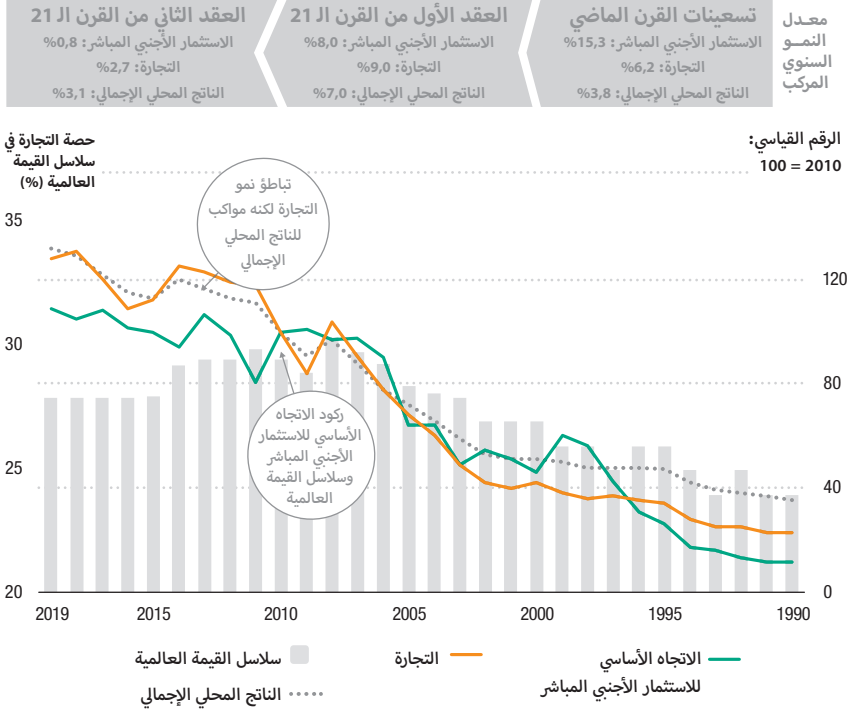
الجائحة تضخم التحديات القائمة

كانت سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فترة هادئة قبل العاصفة. وها هي ذي الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في مطلع هذا العقد الجديد على رأس التحديات الماثلة أمام نظام الإنتاج الدولي والناجمة عن الثورة الصناعية الجديدة وتنامي القومية الاقتصادية وضرورة تحقيق الاستدامة (الجدول 2). وقد وصلت هذه التحديات بالفعل إلى المنعطف. وكان تأثيرها ملموساً، لكنها لم تبدأ بعد في إعادة تشكيل أسس شبكات الإنتاج الدولي. ويبدو أن الجائحة مستعدة لقلب الموازين. ومن المرجح أن يكون العقد الفاصل عن عام 2030 عقد تحول في الإنتاج الدولي.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والناتج المحلي الإجمالي وسلاسل القيمة العالمية، 1990-2019

(الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والناتج المحلي الإجمالي وفقاً للرقم القياسي، 2010 = 100؛ سلاسل القيمة العالمية، بالنسبة المئوية)

الشكل 8



المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة:

يقصد من التجارة الصادرات العالمية من السلع والخدمات. ويُعبر عن حصة التجارة في سلاسل القيمة العالمية بحصة القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات، استناداً إلى قاعدة بيانات سلاسل القيمة العالمية UNCTAD-Eora (انظر Casella et al., 2019). ويشكل الاتجاه الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً يستخدمه الأونكتاد لتجسيد ديناميات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل بخضم التقلبات الناتجة عن الصدمات المبرمة لمرة واحدة والتدفقات المالية المتقلبة.

العناصر الرئيسية	الاتجاهات	
<ul style="list-style-type: none"> • الأتمتة الصناعية، والنظم القائمة على الذكاء الاصطناعي (الروبوتات التي تضطلع بوظائف ذوي الياقات البيضاء) • المنصات والسحابة وإترنت الأشياء والكتل المتسلسلة • التصنيع الموزع والتكثيف الواسع النطاق وتحويل المنتجات إلى بضائع 	<ul style="list-style-type: none"> • الروبوتات المتطورة والذكاء الاصطناعي • الرقمنة في سلاسل الإمداد • التصنيع بالإضافة (الطباعة ثلاثية الأبعاد) 	<p>الثورة التكنولوجية/ الثورة الصناعية الجديدة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • السياسات الصناعية وسياسة المنافسة والسياسة الضريبية • التدابير التعريفية وغير التعريفية، وحماية الصناعات الاستراتيجية/الحساسة • الصفقات التجارية بين مجموعات مختارة وبشأن القضايا المشتركة 	<ul style="list-style-type: none"> • المزيد من التدخل في السياسات الوطنية • المزيد من الحماية في التجارة والاستثمار • المزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي والثنائي والمخصص 	<p>السياسات والحوكمة الاقتصادية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • الخطط الخضراء الرئيسية (والجدول الزمني المتفاوتة للتنفيذ)، والتسويات المتعلقة بفرض رسوم على السلع الواردة من البلدان التي لا تطبق تسعيراً مرتبطاً بالانبعاثات الكربونية • زيادة المخاطر المرتبطة بالمشغول بالسمعة والطلب على السلع والخدمات المنتجة على نحو مستدام 	<ul style="list-style-type: none"> • سياسات وأنظمة الاستدامة • التغيرات الناجمة عن الأسواق في المنتجات والعمليات • الأفكار المادية لسلاسل الإمداد 	<p>الاستدامة</p>

المصدر: الأونكتاد.

تتكشف اتجاهات التجارة والاستثمار في ثلاثة أبعاد رئيسية في الإنتاج الدولي هي: درجة التجزؤ وطول سلاسل القيمة (ما بين القصيرة والطويلة)، والاتساع الجغرافي للقيمة المضافة (ما بين المركزة والموزعة)، وخيارات المؤسسات المتعددة الجنسيات في مجال الحوكمة التي تحدد مدى انتشار التجارة في ظل المنافسة المطلقة مقابل الاستثمار الأجنبي المباشر. ويحدد هذا التقرير عدة تشكيلات نموذجية أصلية تشمل قطاعات تتأثر مجتمعة بنصيب الأسد من التجارة والاستثمار العالميين. ومن هذه القطاعات الصناعات التي تعتمد على كثافة رأس المال وكثافة اليد العاملة في القطاع الأولي؛ والصناعات العالية التكنولوجية والمنخفضة التكنولوجية الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية؛ وصناعات التجهيز والتوزيع المحوري الإقليمية الموزعة جغرافياً؛ وصناعات الخدمات ذات القيمة المضافة العالية والدنيا.

ثلاثة اتجاهات تكنولوجية تشكل سلاسل القيمة العالمية المستقبلية

هناك ثلاثة اتجاهات تكنولوجية رئيسية في الثورة التكنولوجية الجديدة ستشكل معالم الإنتاج الدولي في المستقبل: التشغيل الآلي بفضل الروبوتات، وتعزيز رقمنة سلاسل الإمداد، والتصنيع بالإضافة. وسيكون لكل منها آثار متميزة على طول سلاسل القيمة العالمية وتوزيعها الجغرافي وحوكمتها.

فعلى سبيل المثال، يقلل التشغيل الآلي بفضل الروبوتات عنصر تكلفة اليد العاملة في الإنتاج، ويزيد من وفورات الحجم، ويمكن أن يؤدي إلى إعادة تجميع العمليات المجزأة وإعادتها إلى البلدان الأصلية. ويؤدي تطبيق التكنولوجيات الرقمية إلى خفض تكاليف الحوكمة والمعاملات في شبكات الإنتاج، وزيادة الفعالية في تنسيق سلاسل الإمداد المعقدة، وتحسين إمكانية وصول موردي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على نحو تصاعدي إلى سلاسل القيمة العالمية عن طريق المنصات. ويؤدي التصنيع بالإضافة إلى زيادة التوزيع الجغرافي للأنشطة التي غالباً ما تُسند إلى جهات خارجية في المراحل النهائية من سلاسل القيمة العالمية، وتقريب المواقع من الأسواق والعملاء، وتركيز القيمة المضافة في مرحلة تصميم سلسلة القيمة. ولذلك تسهم كل تكنولوجيا، بحسب انتشارها في قطاع معين، في تسطيح أو تمديد أو ثني "منحنى ابتسامة" الإنتاج الدولي - التمثيل المفاهيمي لسلاسل القيمة التي تضم أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في البداية (مثل البحث والتطوير) وأنشطة نهائية (مثل التسويق) وأنشطة ذات قيمة مضافة أدنى في المرحلة المتوسطة (مثل التجميع).

السياسات واتجاهات الاستدامة تشكل المجال التنافسي

سترتبط وتيرة ومدى اعتماد هذه التكنولوجيات ارتباطاً شديداً بيئة السياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، التي تتجه نحو المزيد من التدخل، وتشديد النزعة الحمائية، والانتقال من الأطر المتعددة الأطراف إلى الأطر الإقليمية والثنائية. وتميل السياسات الصناعية الجديدة إلى الضغط من أجل تجميع الدراية والتكنولوجيا وإعادة تجميع الأنشطة المجزأة لزيادة فرص اغتنام القيمة. وستؤدي النزعة الحمائية إلى ارتفاع تكاليف التجارة وزيادة خطر التجزؤ التكنولوجي. وستفضي النزعة الإقليمية إلى نقل الأفضليات التجارية من سلاسل القيمة العالمية إلى سلاسل القيمة الإقليمية.

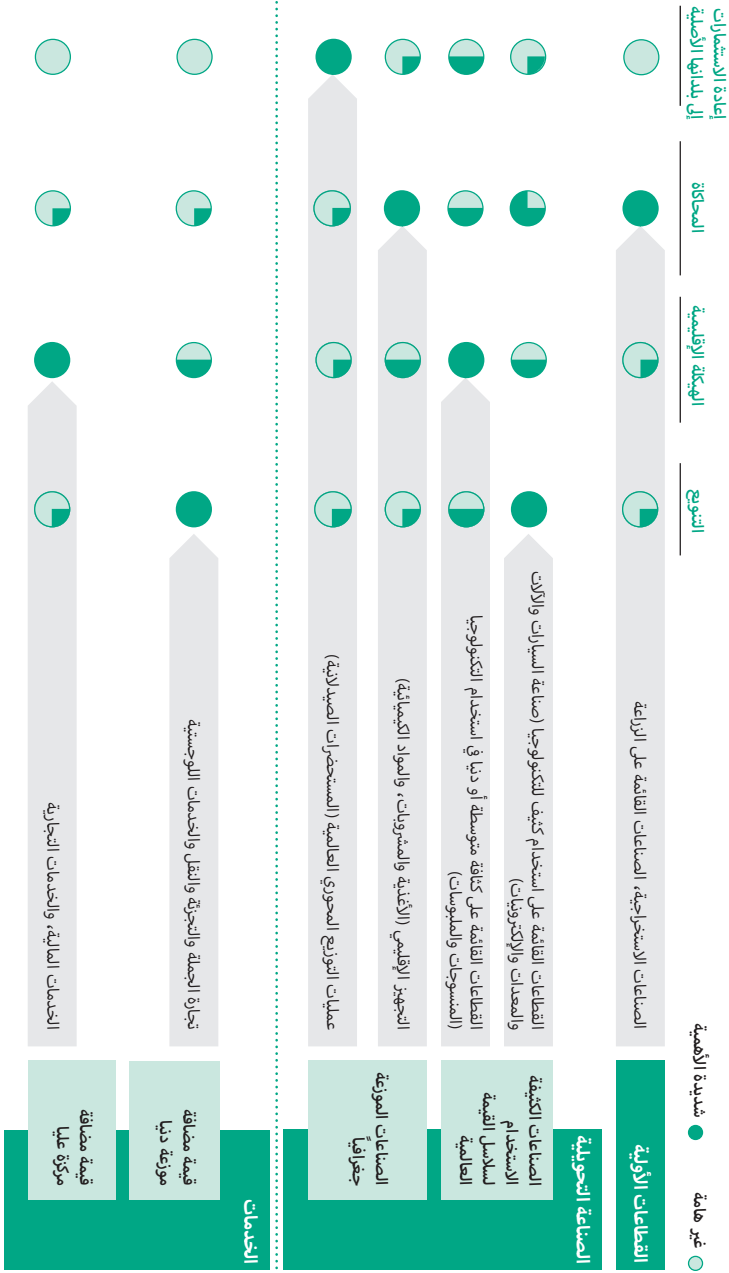
وستكون شواغل الاستدامة أيضاً محركاً هاماً لتحويل الإنتاج الدولي. وستشكل الاختلافات في النهج بين البلدان والمناطق بشأن أهداف الانبعاثات والمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة ضغوطاً إضافية على سياسات التجارة والاستثمار من خلال الحاجة، مثلاً، إلى تسويات متعلقة بفرض رسوم على السلع الواردة من البلدان التي لا تطبق تسعيراً مرتبطاً بالانبعاثات الكربونية. وتضغط الأسواق - بما فيها الأسواق المالية التي تعترف عن المجازفة والمستهلكون المطلعون على سمعة الشركات - من أجل إحداث تغييرات في المنتجات والعمليات. وكانت التدابير الرامية إلى زيادة قدرة سلاسل الإمداد على الصمود راجحة بالفعل في إطار الاستجابة للظواهر الجوية القسوى التي تحدث بوتيرة متزايدة؛ وستصبح أهم من جراء الجائحة.

أربعة مسارات لعقد التحول

تؤثر اتجاهات التكنولوجيات والسياسات والاستدامة تأثيراً متعدد الأوجه على الإنتاج الدولي. وتتعاقد هذه الاتجاهات أحياناً، وتتدافع نحو وجهات متضاربة أحياناً أخرى، وتؤول إلى مآلات مختلفة عبر القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة. وبحسب منطلق كل قطاع - والتشكلات النموذجية الأصلية التي تميز إنتاجه الدولي - ستميل تلك الاتجاهات إلى تفضيل واحد من أربعة مسارات (الشكل 9).

(1) ستؤدي إعادة الاستثمار إلى البلدان الأصلية إلى خلق سلاسل قيمة أقصر وأقل تجزؤاً وإلى زيادة التركيز الجغرافي للقيمة المضافة. وستؤثر في المقام الأول على القطاعات العالية التكنولوجية والكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية. وتشمل الآثار المترتبة على هذا المسار زيادة تصفية الاستثمارات وتقلص مجموعة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينشد الفعالية. وينطوي ذلك بالنسبة لبعض الاقتصادات على ضرورة إعادة التصنيع، بينما يتطلب من اقتصادات أخرى التكيف مع تراجع التصنيع السابق لأوانه. ويصبح أصعب على البلدان النامية الوصول إلى سلم التنمية القائمة على سلاسل القيمة العالمية وتسقله.

الشكل 9 | أهمية المسارات المختلفة، بحسب القطاع



المصدر: الأوكساد.

(2) سيؤدي التنوع إلى توزيع أوسع للأنشطة الاقتصادية. وسيؤثر في المقام الأول على الخدمات والصناعات التحويلية الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية. وسيزيد هذا المسار من فرص مشاركة الوافدين الجدد (الاقتصادات والشركات) في سلاسل القيمة العالمية، غير أن اعتماده على رقمنة سلاسل الإمداد سيجعل سلاسل القيمة العالمية خاضعة لتنظيم أقل إحكاماً ومستندة إلى المنصات وقائمة على كمية ضئيلة من الأصول، وستزداد صعوبة اغتنام القيمة في البلدان المضيفة. وستتطلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هياكل أساسية رقمية مادية وغير مادية عالية الجودة.

(3) ستقلص الهيكلية الإقليمية الامتداد الفعلي لسلاسل الإمداد لكنها لن تقلص تجزؤها. وسيزداد التوزيع الجغرافي للقيمة المضافة. وسيؤثر هذا المسار على الصناعات التجهيزية الإقليمية، وبعض الصناعات الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية، بل وحتى على القطاع الأولي. وسيفتضي ذلك الانتقال من الاستثمار العالمي الذي ينشد الفعالية إلى الاستثمار الإقليمي الساعي إلى الأسواق، ومن الاستثمار في قطاعات سلاسل القيمة العالمية الرأسية إلى الاستثمار في القواعد والمجموعات الصناعية الأوسع نطاقاً. وسيصبح التعاون الاقتصادي والسياسات الصناعية وتشجيع الاستثمار على الصعيد الإقليمي أمراً لا غنى عنه لبناء سلاسل قيمة إقليمية.

(4) ستؤدي المحاكاة إلى سلاسل قيمة أقصر وإلى إعادة تجميع مراحل الإنتاج. وستؤدي إلى أنشطة أكثر توزيعاً بين المناطق الجغرافية، لكنها ستفضي إلى قيمة مضافة أشد تركيزاً. وستكون لها أهمية خاصة بالنسبة للصناعات التجهيزية الإقليمية والقائمة على التوزيع المحوري. وينطوي هذا المسار على انتقال من الاستثمار في النشاط الصناعي الواسع النطاق إلى التصنيع الموزع، الذي يعتمد على الهياكل الأساسية المادية الرشيقة والهياكل الأساسية الرقمية العالية الجودة. وتصبح قاعدة التصنيع المحلية وخدمات الإنتاج شرطين لا بد منهما لاجتذاب المراحل النهائية من سلاسل القيمة العالمية، غير أن ذلك لا يضمن اغتنام القيمة ونشر التكنولوجيا.

وتترتب على المسارات الأربعة جميعاً آثار مختلفة بالنسبة لوضعي السياسات في مجال الاستثمار والتنمية (الجدول 3). وسيحدث الضغط من أجل إعادة الاستثمارات إلى بلدانها الأصلية صدمة للاقتصادات التي تعتمد على النمو القائم على التصدير والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وسيطوي التنوع والرقمنة على تحد أمام اغتنام القيمة في سلاسل القيمة العالمية، لكنهما سيتيحان أيضاً فرصاً جديدة للمشاركة فيها. وستضفي الهيكلية الإقليمية أهمية بالغة على التعاون مع البلدان المجاورة في مجالات التنمية الصناعية والتجارة والاستثمار. وستؤدي المحاكاة إلى تغيير نموذج تشجيع الاستثمار الذي لا يركز إلا على الأنشطة الصناعية الواسعة النطاق.

<ul style="list-style-type: none"> • إعادة الهيكلة يمكن أن تؤدي إلى صدمة تشمل تصفية الاستثمارات وإعادة التوطين؛ وتحويل الاستثمارات • تقلص مجموعة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينشد الفعالية • ضرورة إعادة التصنيع أو التكيف مع تراجع التصنيع (السابق لأوانه) • يصبح الوصول إلى سلم التنمية القائمة على سلاسل القيمة العالمية وتسلفه أمراً أصعب 	<p>إعادة الاستثمارات إلى بلدانها الأصلية</p> 
<ul style="list-style-type: none"> • يتيح فرصة أوسع للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، لكنه يجعل هذه السلاسل خاضعة لتنظيم أقل إحكاماً ومستندة إلى المنصات وقائمة على كمية ضئيلة من الأصول • تسريع وتيرة التحول إلى الأصول غير الملموسة وسلاسل القيمة العالمية القائمة على الخدمات • تزداد صعوبة تركيز القيمة واغتنام القيمة في البلدان المضيفة • تؤدي جودة الهياكل الأساسية الرقمية المادية وغير المادية إلى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية 	<p>التنوع</p> 
<ul style="list-style-type: none"> • الانتقال من الاستثمار العالمي الذي ينشد الفعالية إلى الاستثمار الإقليمي الساعي إلى الأسواق • الانتقال من الاستثمار في قطاعات سلاسل القيمة العالمية الرأسية الموزعة إلى الاستثمار في القواعد والمجموعات الصناعية الأوسع نطاقاً • تنطوي إعادة الاستثمارات إلى مواقع مجاورة على الآثار نفسها الناجمة عن إعادة الاستثمارات إلى بلدانها الأصلية (لكنها تخفف من حدة الآثار الأخرى) • سيصبح التعاون الاقتصادي والسياسات الصناعية وتشجيع الاستثمار على الصعيد الإقليمي أمراً لا غنى عنه لبناء سلاسل قيمة إقليمية 	<p>الهيكلة الإقليمية</p> 
<ul style="list-style-type: none"> • الانتقال من الاستثمار في النشاط الصناعي الواسع النطاق إلى التصنيع الموزع صغير النطاق • قاعدة التصنيع المحلية وخدمات الإنتاج شرطان لا بد منهما لاجتذاب المراحل النهائية من سلاسل القيمة العالمية • لا يمكن ضمان زيادة التعهيد للمنتجين ومقدمي الخدمات المحليين واغتنام القيمة ونشر التكنولوجيا • ثمة حاجة أكبر إلى هياكل أساسية مادية داعمة فعالة من حيث التكلفة وهياكل أساسية رقمية جيدة (مادية وغير مادية) 	<p>المحاكاة</p> 

المصدر: الأونكتاد.

سلاسل قيمة أقصر، وقيمة مضافة أشد تركيزاً، واستثمار قائم على كمية ضئيلة من الأصول

على الرغم من أن المسارات المختلفة تبين أن التحول المتوقع للإنتاج الدولي ليس أحادي الوجة، فإن الاتجاهات تشير عموماً إلى سلاسل قيمة أقصر، وقيمة مضافة أشد تركيزاً، واستثمار أقل عبر الحدود في الأصول المنتجة المادية. وتظهر نظاماً خاضعاً لضغوط شديدة تتزايد فيه مخاطر تراجع سلاسل القيمة العالمية وإفراغها من مضمونها. وبالنظر إلى أهمية الإنتاج الدولي للتعاش بعد الجائحة وللمنو الاقتصادي وخلق فرص العمل ولإفاق التنمية في البلدان المنخفضة الدخل، ينبغي لواقعي السياسات الحفاظ على بيئة لسياسات التجارة والاستثمار تكون موازية لتعديل شبكات الإنتاج الدولي تدريجياً - بدلاً من تعريضها للصددمات.

وسيشكل تحول الإنتاج الدولي تحديات وفرصاً في آن واحد أمام واقعي السياسات في مجال الاستثمار والتنمية:

- تشمل التحديات زيادة عمليات تصفية الاستثمار وإعادة التوطين وتحويل مسار الاستثمار، وتقلص مجموعة الاستثمارات التي تنشد الفعالية، مما يعني اشتداد المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وستزداد صعوبة اغتنام القيمة في سلاسل القيمة العالمية والتنمية القائمة على التخصص الرأسي. وستتناقص عائدات الهياكل الأساسية التي بُنيت لعالم قائم على سلاسل القيمة العالمية. وستؤثر التغييرات التي تطرأ على محددات توطين الاستثمار تأثيراً سلبياً في كثير من الأحيان على فرص البلدان النامية في اجتذاب عمليات المؤسسات المتعددة الجنسيات.
- تشمل الفرص الناشئة عن التحول جذب المستثمرين الذين يتطلعون إلى تنوع قواعد الإمداد وبناء الفائض والقدرة على الصمود. وستزداد مجموعة الاستثمارات الإقليمية الساعية إلى الأسواق. وستجلب سلاسل القيمة الأقصر مزيداً من الاستثمارات في التصنيع الموزع وإنتاج السلع النهائية بموازاة توسيع بناء قدرات الصناعة وتجميعها. وستتيح الهياكل الأساسية الرقمية ومنصاتها تطبيقات وخدمات جديدة، وستحسن الوصول التصاعدي إلى سلاسل القيمة العالمية.

نموذج جديد للاستثمار والتنمية

تتطلب مواجهة التحديات واغتنام الفرص تغييراً في نموذج الاستثمار والتنمية: '1' الانتقال من التركيز على الاستثمار الموجه نحو التصدير والساعي إلى تحقيق الفعالية في قطاعات ضيقة التخصص في إطار سلاسل القيمة العالمية إلى التركيز على "التصدير المعزز للغاية" - زيادة الاستثمار في الإنتاج للأسواق الإقليمية، وزيادة الاستثمار في قاعدة صناعية أوسع؛ '2' الانتقال من المنافسة

القائمة على التكلفة للمستثمرين في موقع واحد إلى المنافسة على الاستثمارات المتنوعة القائمة على المرونة والقدرة على الصمود؛ '3' الانتقال من إعطاء الأولوية ل كبار المستثمرين الصناعيين ذوي "الهياكل الأساسية الضخمة" إلى فسخ المجال أمام مرافق وخدمات التصنيع الصغيرة ذات "الهياكل الأساسية الرشيقة". ويقترح هذا التقرير إطاراً جديداً لسياسات الاستثمار والتنمية يعكس هذا التغيير.

أخيراً، من الضروري الانتقال في استراتيجيات تشجيع الاستثمار إلى الهياكل الأساسية والخدمات. فقد ظل الإنتاج الدولي وتشجيع الاستثمار الصناعي الموجه نحو التصدير على مدى العقود الثلاثة الماضية ركيزتي استراتيجيات التنمية والتصنيع في معظم البلدان النامية. وسيظل الاستثمار الموجه نحو استغلال عوامل الإنتاج والموارد واليد العاملة المنخفضة التكلفة عنصراً هاماً، غير أن مجموعة هذه الاستثمارات ما انفكت تتقلص. ولا بد إذن من تحقيق درجة من إعادة التوازن نحو النمو القائم على الطلب المحلي والإقليمي وعلى الخدمات.

وينطوي جذب الاستثمار في الهياكل الأساسية والخدمات المحلية، وكذلك في الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، على تسويق قطاعات جديدة (مثل الطاقة المتجددة والمياه والصرف الصحي والصحة - أي القطاعات النموذجية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة)، واستهداف نوع مختلف من التمويل (تمويل المشاريع بدلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر التقليدي)، واستهداف أنواع مختلفة من المستثمرين (المستثمرين المؤثرين والمستثمرين المؤسسيين ورواد الأعمال الاجتماعية، بدلاً من التركيز فقط على المؤسسات المتعددة الجنسيات) العاملين في بيئة سياسية مختلفة (معايير وأنظمة الأسواق المالية). ويتضمن تقرير *الاستثمار العالمي* فصلاً جديداً يتناول على وجه الخصوص اتجاهات وسياسات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

اتجاهات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية

وضع الأونكتاد تقديرات الاحتياجات من الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي 2014، وحدد آنذاك 10 قطاعات ذات صلة (تشمل جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر)، ورأى أن فجوة الاستثمار السنوية في البلدان النامية تُقدَّر بـ 2,5 تريليون دولار. وأصبح التقدم في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية - من جميع المصادر (المحلية والدولية والعامّة والخاصة) - جلياً على نطاق ستة من أصل عشرة قطاعات تشملها الأهداف: الهياكل الأساسية، التخفيف من آثار تغير المناخ، الأغذية والزراعة، الصحة، الاتصالات، النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (الجدول 4). ومع ذلك، فحتى في القطاعات التي يُظهر فيها الاستثمار علامات تدل على النمو، لم يصل حجم الاستثمارات بعدُ إلى القدر الكافي الذي يمكن أن يؤثر تأثيراً شديداً على الثغرات المقدرة في الاستثمار. إضافة إلى ذلك، يبدو الاستثمار في القطاعات الهامة، بما فيها التعليم والمياه والصرف الصحي، راكداً في أحسن الأحوال.

ومن بين مختلف مصادر الاستثمار، لم يصل الاستثمار الخاص الدولي في قطاعات أهداف التنمية المستدامة بعد إلى البلدان النامية. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما الاستثمار التأسيسي وتمويل المشاريع، باهتاً في القطاعات ذات الصلة، مما يعكس جزئياً ركود اتجاهات الاستثمار العالمية.

وبلغت إعلانات الإنفاق الرأسمالي على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسية (في ثمانية قطاعات من قطاعات أهداف التنمية المستدامة التي توجد بيانات عنها) 134 مليار دولار سنوياً في المتوسط خلال الفترة 2015-2019، مما يمثل زيادة بنسبة 18 في المائة مقارنة بالفترة 2010-2014. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة تعزى إلى حد بعيد إلى ارتفاع مستويات الاستثمار في السنتين الأوليين من إطار أهداف التنمية المستدامة (2015 و 2016). وفي السنوات الثلاث الأخيرة، تراجعت الاستثمارات إلى مستويات ما قبل اعتماد الأهداف. ومن العلامات الإيجابية في هذا الصدد عدد مشاريع الطاقة المتجددة، التي تضاعفت تقريباً خلال الفترة.

وبلغ تمويل المشاريع المعلن عنها في الفترة 2015-2019 في البلدان النامية في القطاعات المرتبطة بالأهداف - التي شمل معظمها الطاقة والهياكل الأساسية والاتصالات والمياه والصرف الصحي - متوسطاً سنوياً قدره 418 مليار دولار، مسجلاً من ثم انخفاضاً بنسبة 32 في المائة عن الفترة السابقة لوضع الأهداف (2010-2014). وزاد عدد المشاريع بأكثر من 40 في المائة، بسبب العديد من مشاريع الطاقة المتجددة المنخفضة التكلفة نسبياً. وظلت قيمة المشاريع الممولة التي تستهدف أقل البلدان نمواً ضئيلة جداً (حوالي 8 مليارات دولار، أو 6 في المائة من المجموع في جميع الاقتصادات النامية) ولم تزد خلال فترة الخمس الماضية.

موجز فجوات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة والاتجاهات

اتجاهات استثمار القطاع الخاص الدولي	الاتجاهات العامة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة	فجوات الاستثمار السنوية حسب تقديرات الأوتكتاد (بمليارات الدولارات)	أهم أهداف التنمية المستدامة	متطلبات الاستثمار الرئيسية
		690-370		الطاقة (باستثناء مصادر الطاقة المتجددة) الاستثمار في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعه
		470-50	 	هياكل النقل الأساسية الاستثمار في الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية
		240-70		الاتصالات الاستثمار في الهياكل الأساسية (الخطوط الأرضية والهواتف النقالة والإنترنت)
		260		المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (الغسل) توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للقطاع الصناعي والأسر المعيشية
		260		الأغذية والزراعة الاستثمار في الزراعة والبحوث والتنمية الريفية، وما إلى ذلك
		680-380		التخفيف من آثار تغير المناخ الاستثمار في الهياكل الأساسية ذات الصلة وتوليد الطاقة المتجددة والبحث ونشر التكنولوجيات المراعية للمناخ، وما إلى ذلك

موجز فجوات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة والاتجاهات (تابع)

اتجاهات استثمار القطاع الخاص الدولي	الاتجاهات العامة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة	فجوات الاستثمار السنوية حسب تقديرات الأوكتاد (بمليارات الدولارات)	أهم أهداف التنمية المستدامة	متطلبات الاستثمار الرئيسي
N.D.		100-60		التكيف مع تغير المناخ الاستثمار من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ في الزراعة والهياكل الأساسية وإدارة المياه والمناطق الساحلية، وما إلى ذلك
N.D.		غير محدد		النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الاستثمار في حفظ النظم الإيكولوجية وحمايتها، وإدارة الموارد البحرية، والحراجة المستدامة، وما إلى ذلك
		140		الصحة الاستثمار في الهياكل الأساسية، مثل المستشفيات الجديدة والبحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية
		250		التعليم الاستثمار في الهياكل الأساسية، مثل المدارس الجديدة

المصدر: الأوكتاد.

ملاحظات: تستند الفجوات المقدرة في الاستثمارات إلى تقرير الاستثمار العالمي 2014، وتقييمات الاتجاهات العامة لمجالات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة مستمدة من دورية الأوكتاد لرصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة لعام 2019 وتستند إلى البيانات المتاحة التي تشمل جميع أنواع الاستثمار والتمويل، بما في ذلك تعبئة التمويل العام والخاص، محلياً وعبر الحدود (إضافة إلى النفقات الرأسمالية). ويشكل التقييم المستند إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل التأسيسي وتمويل المشاريع سمة محددة من سمات تقرير الاستثمار العالمي، ويستخدم أحدث البيانات التي وُضعت لتقرير هذا العام. وللإطلاع على مصادر البيانات، انظر الفصلين الأول والثاني ومرفقات التقرير.

وستجعل أزمة كوفيد-19 مهمة توجيه الاستثمار الخاص إلى القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية أصعب، ويُحتمل أن تقلب التقدم الضئيل المحرز في السنوات الخمس الأخيرة رأساً على عقب.

اتجاهات تمويل أهداف التنمية المستدامة في أسواق رأس المال العالمية

تستهدف صناديق الاستدامة المواضيع أو القطاعات البيئية والاجتماعية والمرتبطة بالحوكمة أو المواضيع أو القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، مثل الطاقة النظيفة أو التكنولوجيا النظيفة أو الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. وقد نمت هذه الصناديق نمواً سريعاً من حيث عددها وتنوعها وحجمها. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن الأموال المخصصة للاستثمار في التنمية المستدامة تتراوح الآن بين 1,2 و1,3 تريليون دولار. وتشمل الصناديق المعنية بمجال الاستدامة والسندات الخضراء والسندات الاجتماعية.

وتضم الصناديق المعنية بمجال الاستدامة الصناديق المشتركة والصناديق المتداولة في أسواق الأوراق المالية التي تعتمد المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في إطار عملياتها لاختيار الأوراق المالية أو تسعى إلى تحقيق تأثير إيجابي شديد إلى جانب العوائد المالية. ويقدر الأونكتاد أن هناك ما يقرب من 100 3 صندوق من هذا القبيل في جميع أنحاء العالم، تدير أصولاً تصل قيمتها إلى حوالي 900 مليار دولار. وفي الفترة من 2010 إلى 2019، ارتفع عدد الصناديق المستدامة في أوروبا والولايات المتحدة، وهما أكبر سوقين للاستثمار المستدام، من 1 304 إلى 2 708، وزادت الأصول التي تديرها هذه الصناديق من 195 مليار دولار إلى 813 مليار دولار. ولا تزال الصناديق المستدامة في الاقتصادات النامية ظاهرة جديدة نسبياً. وتضم الصين 95 صندوقاً من الصناديق المعنية بمجال الاستدامة، تدير أصولاً بلغت قيمتها حوالي 7 مليارات دولار في 2019. وأنشئ معظمها في السنوات الخمس الماضية. وشهدت الصناديق المعنية بالمواضيع البيئية والاجتماعية ومواضيع الحوكمة أيضاً زخماً متزايداً في البرازيل وسنغافورة وجنوب أفريقيا في السنوات الأخيرة، وإن كانت قد بدأت من مستوى منخفض.

وتشجع السندات الخضراء الاستثمار في العمل المناخي (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة) والطاقة النظيفة والميسورة التكلفة (الهدف 7) والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة (الهدف 11). وشهدت سوق السندات الخضراء العالمية نمواً سريعاً في 2019، حيث قاربت 260 مليار دولار، أي زيادة سنوية نسبتها 51 في المائة. وتُستخدم عوائد السندات الخضراء في المقام الأول في ثلاثة قطاعات (الطاقة والمباني والنقل).

أما السندات الاجتماعية فتشهد نمواً كبيراً هذا العام إذ يزداد عددها بفضل الجهود العالمية لمكافحة جائحة كوفيد-19. وفي الربع الأول من 2020، عبأت السندات الاجتماعية المتعلقة بالإغاثة من أزمة كوفيد-19 مبلغاً قدره 55 مليار دولار، متجاوزة القيمة الإجمالية للسندات الاجتماعية الصادرة في عام 2019 بأكمله. وتدعم أسواق الأوراق المالية دعماً حثيثاً سوق السندات السريعة النمو التي أنشئت لمواجهة جائحة كوفيد-19، بالإعفاء مثلاً من رسوم التسجيل في سوق الأوراق المالية.

وفضلاً عن الصناديق المعنية بمجال الاستدامة، فإن فئة الاستثمار المسؤول الأوسع بكثير من غيرها من الفئات تشير إلى صناديق الاستثمار العامة التي تعتمد معايير الاستثمار المرتبطة بالاستدامة. ولا يستهدف هذا النوع من الاستثمار القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة استهدافاً مباشراً. ويمكن أن يبلغ مجموع الأصول التي تديرها هذه الصناديق نحو 29 تريليون دولار.

وعلى مدى السنوات العشر المقبلة، وهي "عقد تنفيذ" أهداف التنمية المستدامة، يمكننا أن نتوقع أن تزيد أسواق رؤوس الأموال عرضها من المنتجات المرتبطة بموضوع الاستدامة زيادة كبيرة. وسيكون التحدي آنذاك هو كيفية الجمع بين النمو وزيادة التركيز على توجيه الأموال نحو المشاريع الاستثمارية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، وإحداث أثر إنمائي مستدام. وحتى الآن، توجد معظم الأصول التي تستثمر فيها الصناديق المرتبطة بمجال الاستدامة في البلدان المتقدمة.

اتجاهات إدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة

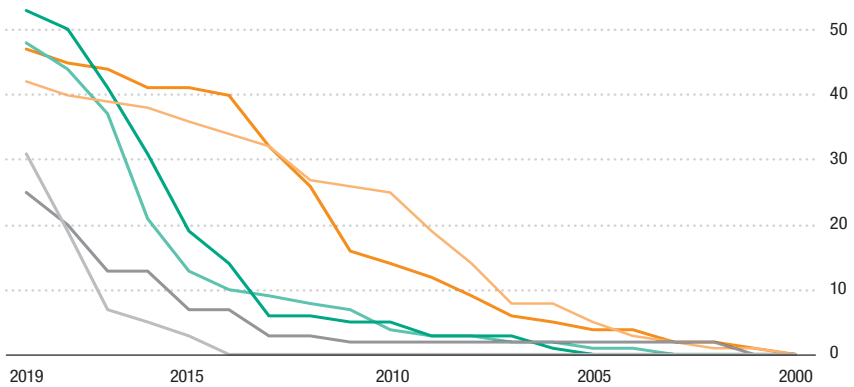
لا يتعلق التقدم في الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة بحشد الأموال وتوجيهها إلى القطاعات ذات الأولوية فحسب. بل يتعلق أيضاً بدمج الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة الجيدة في العمليات التجارية لضمان تأثير الاستثمارات الإيجابي. وتؤدي أسواق رؤوس الأموال العالمية دوراً هاماً في هذه العملية أيضاً. ويضغط منظمو الأوراق المالية وواضعو السياسات لها، فضلاً عن المنظمات الدولية كمبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، من أجل إدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في أسواق رؤوس الأموال.

وتؤدي أسواق الأوراق المالية دوراً هاماً في تعزيز الاستدامة في أسواق رؤوس الأموال. وتتيح منبراً للتمويل المستدام وتوجيهات لحوكمة الشركات. وشهد العقد الماضي زيادة حادة في طائفة من مبادرات الاستدامة التي اتخذتها أسواق الأوراق المالية. ويعرض أكثر من نصف هذه الأسواق في جميع أنحاء العالم الآن توجيهات على الشركات المسجلة فيها بشأن تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة. وتشمل الأنشطة الأخرى التدريب ووضع الأدوات والمنصات ذات الصلة لتطوير المنتجات المالية المرتبطة بالاستدامة وتداولها (الشكل 10).

وتقر الشركات والمؤسسات المستثمرة بضرورة موازنة قرارات الاستثمار والأعمال مع النتائج الإيجابية لأهداف التنمية المستدامة. وما فتئت هذه الأهداف تشكل محور اهتمام المستثمرين وتقارير الشركات عن التأثير. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في نوعية الكشف عن معايير إعداد التقارير وموازنة هذه المعايير.

وسيتطلب الارتفاع بمساهمة القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة إلى المستوى التالي من التنفيذ والأداء تعزيز القياس وتقديم التقارير من جانب المؤسسات المتعددة الجنسيات. وقد وازمت المبادرة العالمية لتقارير الأداء أهداف التنمية المستدامة مع معاييرها المستخدمة على نطاق واسع لتقديم التقارير. وفي 2019، نشر الأونكتاد الإرشادات المتعلقة بالمؤشرات الرئيسية باعتبارها إطاراً لإعداد تقارير الشركات عن مساهمتها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وجاءت الإرشادات نتيجة لمساورات مكثفة بين خبراء من أكثر من 190 دولة عضواً في الأمم المتحدة.

الشكل 10 | اتجاهات أسواق الأوراق المالية (عدد أسواق الأوراق المالية)



المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة.

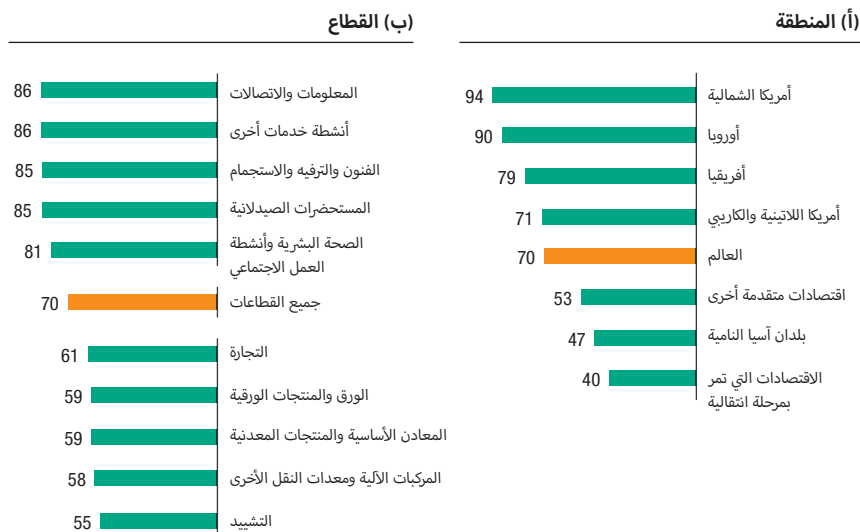
والمساواة بين الجنسين هي أحد أهداف التنمية المستدامة التي يُتوقع على نحو متزايد من الشركات أن تقدم تقارير عنها (الشكل 11). ويات حوالي 70 في المائة من كبريات المؤسسات المتعددة الجنسيات البالغ عددها 5 000 مؤسسة في العالم يقدم تقارير عن التقدم المحرز في هذا المجال.

ولا يزال تمثيل المرأة غير مكافئ لتمثيل الرجل عموماً. وعلى الصعيد العالمي، تفيد التقارير بأن نسبة النساء العاملات في كبريات المؤسسات المتعددة الجنسيات تصل إلى 17 في المائة، وأن نسبتهم في المستوى الإداري تبلغ 9 في المائة، ولكن نسبة أكبر منهن (18 في المائة) توجد على مستوى مجالس الإدارة، حيث أدى التنظيم وضغط المستثمرين إلى تحسين تمثيلهن.

وعلى الصعيد العالمي، نشرت أربع شركات من أصل خمس سياسة التنوع. ويمكن التعبير عن مدى ترجمة هذه السياسات إلى إجراءات ملموسة من خلال وجود ترتيبات دوام مرنة أو توفير خدمات رعاية الأطفال التي قد تعود بالفائدة على المرأة وتُسهّل مشاركتها في سوق العمل. غير أن عدد الشركات التي وضعت هذه الترتيبات أو التسهيلات أقل بكثير من عدد الشركات التي اعتمدت سياسات التنوع.

معدلات تقديم التقارير عن نوع الجنس، بحسب المناطق والقطاعات الخمسة الرئيسية والقطاعات الخمسة الدنيا، 2018 (بالنسبة المئوية)

الشكل 11



المصدر: الأونكتاد.

ملاحظة: نسبة الشركات التي تقدم تقارير عن نوع الجنس (ع = 103 3) من بين جميع الشركات المدرجة في البيانات (ع = 439 4).

تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في سياسات الاستثمار

اعتمد أكثر من 150 بلداً استراتيجيات وطنية بشأن التنمية المستدامة أو نقح خطط التنمية الموجودة لديه لتجسيد أهداف التنمية المستدامة. وبين تحليل أجراه الأونكتاد، استناداً إلى 128 استعراضاً وطنياً طوعياً، أن العديد من هذه الاستراتيجيات يبرز الحاجة إلى موارد مالية إضافية، غير أن عدداً قليلاً جداً منها يتضمن خرائط طريق ملموسة لتشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

ويوجد عدد محدود من أدوات تشجيع الاستثمار التي تنطبق على أهداف التنمية المستدامة، وتتبع هذه الأدوات نهجاً مجزئاً. وبين استعراض الأونكتاد العالمي لنظم سياسات الاستثمار الوطنية أن أقل من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يحتفظ بأدوات محددة لتشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في هذه البلدان في المتوسط، وتستهدف كل أداة في الإطار التنظيمي لهذه الدول ما لا يزيد على ثلاثة قطاعات أو أنشطة ذات صلة بالأهداف. ويفتقر كثير من البلدان الأخرى إلى هذه السياسات افتقاراً تاماً. وتشجع البلدان الاستثمار الوارد في أهداف التنمية المستدامة من خلال خطط الحفر في المقام الأول. ومع ذلك، نادراً ما تناول التدابير المحددة لتشجيع الاستثمار قطاعات رئيسية شتى مرتبطة بتلك الأهداف، مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والتكيف مع تغير المناخ. وتشجع الاقتصادات المتقدمة أيضاً الاستثمار الخارج من خلال ضمانات وقروض حكومية باستخدام معايير الاستدامة.

ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة، بُذلت جهود للنهوض بتشجيع الاستثمار في القطاعات المرتبطة بالأهداف. وإجمالاً، نفذ 55 بلداً ما يقرب من 200 تدبير سياساتي متصل بهذه القطاعات، سعت أغلبيتها العظمى إلى تحرير أو تيسير الاستثمار في الأغذية والزراعة أو النقل أو الابتكار. واعتمدت الاقتصادات النامية معظم التغييرات السياسية، على أن بلدان آسيا النامية وحدها استأثرت منها بنسبة 42 في المائة. وأدت الجائحة إلى انتقال في الأولويات نحو زيادة تشجيع الاستثمار في مجالات الصحة والأمن الغذائي والرقمنة.

ويشكل إدماج أهداف التنمية المستدامة في النظام الدولي لمعاهدات الاستثمار مهمة شاقة. وأبرمت الغالبية العظمى من المعاهدات الموجودة البالغ عددها 3 300 معاهدة قبل وضع الأهداف. ومنذ اعتماد الأهداف في 2015، أبرم 190 اتفاق استثمار دولياً. ويتضمن أكثر من 30 في المائة من هذه الاتفاقات أحكاماً تتناول الأهداف مباشرة، ويتضمن 60 في المائة منها تقريباً إشارة إلى التنمية المستدامة في الديباجة. إضافة إلى ذلك، تعمل بلدان شتى على إعادة صياغة نماذجها من المعاهدات بما يتماشى مع حزمة إصلاحات الأونكتاد لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية.

وثمة حاجة إلى اتباع نهج أكثر انتظاماً لإدماج مسألة تشجيع الاستثمار في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعميم مراعاة الأهداف في أطر سياسات الاستثمار الوطنية ونظام اتفاقات الاستثمار الدولية.

دفعة كبيرة للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة - مجموعة جديدة من الإجراءات المفوضية إلى التحول

هناك حاجة ملحة إلى مجموعة جديدة من الإجراءات العالمية لتسهيل "دفعة كبيرة" في استثمارات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة. ويظل مستوى الاستثمارات الحالية في القطاعات المرتبطة بالأهداف، ولا سيما في البلدان النامية، منخفضاً للغاية، ويتحاشى تمويل الاستدامة البلدان النامية في معظم الأحوال، ولا تُطبَّق سياسات الاستثمار المرتبطة بالأهداف بالسرعة الكافية. ويتفاقم هذا الوضع من جراء تأثير أزمة كوفيد-19 التي يُحتمل أن تجعل من التقدم في تحقيق الأهداف مسألة ثانوية مقابل إعطاء الأولوية للتعاضد الاقتصادي.

وتستند خطة عمل الأونكتاد الجديدة إلى الإجراءات الستة المفوضية إلى التحول والمقترحة في إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتجمع بين عدة أدوات سياسية لتوفير إطار لتنفيذ استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ولا يزال نطاق خطة عمل إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، الذي يحشد الأموال ويوجهها إلى القطاعات المرتبطة بالأهداف ويزيد أثرها إلى أقصى حد، منطلقاً صالِحاً في هذا الصدد. ويجب أن يولى الاعتبار في المقام الأول، في أي برنامج سياسي لتعزيز الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، للمبادئ التوجيهية الأربعة لاستثمارات القطاع الخاص في هذه الأهداف، المقترحة في إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهي (أ) تحقيق التوازن بين التحرير والتنظيم، (ب) ضمان سمات جذابة من العوائد مقابل المخاطر وبيع وخدمات في المتناول وبأسعار معقولة، (ج) مواءمة التدابير الرامية إلى اجتذاب الأموال الخاصة مع دور الدولة الأساسي، (د) التمييز بين النطاق العالمي للأهداف والجهود الخاصة التي تبذلها أقل البلدان نمواً والاقتصادات الضعيفة الأخرى.

وتقدم خطة العمل الجديدة مجموعة من خيارات السياسات لمواجهة تحديات تعبئة الاستثمارات وتوجيهها وتأثيرها التي تعترض البلدان النامية بوجه خاص (الشكل 12). وفيما يلي إجراءاتها الستة المفوضية إلى التحول:



- تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الأطر الوطنية لسياسات الاستثمار وفي نظام معاهدات الاستثمار الدولية؛
- إعادة توجيه استراتيجيات تشجيع وتيسير الاستثمار نحو الاستثمار في تحقيق الأهداف؛
- وضع اتفاقات استثمار إقليمية لتحقيق الأهداف؛
- تعزيز أشكال جديدة من الشراكات للاستثمار في تحقيق الأهداف؛

- ترسيخ إدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في الأسواق المالية بإنشاء آلية رصد عالمية تتبع نهجاً منسقاً في الكشف عن المعلومات؛
- تغيير عقلية ممارسة الأعمال على الصعيد العالمي.




وتشكل خطة العمل الجديدة استجابة للدعوة الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة" (A/RES/74/199)، إلى "توصيات محددة للنهوض بالاستثمار بغية تنفيذ خطة عام 2030".

وسيواصل الأونكتاد، بناءً على طلب الجمعية العامة، رصده المنتظم لاتجاهات وسياسات الاستثمار العالمية في أهداف التنمية المستدامة، من خلال المنشورين العالميين دوريّة رصد اتجاهات الاستثمار في مجال أهداف التنمية المستدامة ومرصد السياسات الاستثمارية في أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال تقرير الاستثمار العالمي. وسيواصل أيضاً تشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة من خلال منابر عالمية، مثل المنتدى العالمي للاستثمار، بشراكة مع جميع الجهات المعنية الرئيسية في مجالي التنمية والاستثمار.

الشكل 12 | دفعة كبيرة للعمل: ست حزم سياساتية

1. جيل جديد من سياسات الاستثمار 
2. إعادة توجيه عمليات تشجيع الاستثمار وتيسيره 
3. اتفاقات الاستثمار الإقليمية في أهداف التنمية المستدامة القائمة على مبادئ الأوتكتاد التوجيهية 

<ul style="list-style-type: none"> • على الصعيد الوطني • سياسات استثمارية جديدة تستند إلى إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الذي يراعي منظور أهداف التنمية المستدامة مراعاة شاملة وفعالة • على الصعيد الدولي • إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية يستند إلى حزمة إصلاحات الأوتكتاد والأداة المقبلة التي يُتوقع أن تسرع وتيرة اتفاقات الاستثمار الدولية من أجل تحديث معاهدات "الجيل القديم" على وجه السرعة 	<ul style="list-style-type: none"> • تيسير الاستثمار الموجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى قائمة الإجراءات العالمية التي وضعها الأوتكتاد • ضمانات الاستثمار ومخططات المستدامة • ضمانات الاستثمار المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 	<ul style="list-style-type: none"> • المبادئ التوجيهية الصادرة عن مجموعة العشرين • المبادئ التوجيهية الصادرة عن مجموعة أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ • المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة البلدان الثمانية للتعاون الاقتصادي • التعاون الاقتصادي الإقليمي/إيمبا بين بلدان الجنوب يركز على ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> - المناطق الاقتصادية الخاصة الإقليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
--	---	---

4. أشكال جديدة من الشراكات من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة 
5. إتاحة إمكانية إعادة توجيه الأسواق المالية 
6. تغيير عقلية ممارسة الأعمال على الصعيد العالمي 

<ul style="list-style-type: none"> • شبكات وكالات ترويج الاستثمار في البلد الأصلي - البلد المضيف • استحداث منتجات مالية ومشاريع مالية جاهزة للاستثمار وملائمة للمعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحوكمة في البلدان النامية • مجموعات المشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفياً المتاحة على الإنترنت • برامج الروابط الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة • مبادرة الأعمال التجارية العالمية من أجل التنمية المستدامة 	<ul style="list-style-type: none"> • المبادئ التوجيهية لمؤشرات مساهمة الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة • مبادرة الأمم المتحدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة • تعزيز مصداقية المنتجات المالية المستدامة (من خلال وضع معايير وبيانات موثوقة لتقييم استدامة التنمية) • تدعيم الاستدامة تماماً على امتداد سلاسل قيمة الاستثمار بأكملها، وعلى نطاق الأسواق العامة والخاصة • تطوير المزيد من منتجات سوق رأس المال المعنية بالاستدامة والخصصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 	<ul style="list-style-type: none"> • مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المستثمرين العالميين • برامج التدريب على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة (مثل إدارة الأموال/اعتماد الأسواق المالية) • برامج زيادة الأعمال للفئات الضعيفة (المهاجرون والنساء والشباب) • تحسين عملية تقديم التقارير ووضع المعايير المرجعية لدى الشركات بشأن نوع الجنس والتنوع
---	---	--

المبادئ التوجيهية

تحقيق التوازن بين الدفع في اتجاه توفير أموال القطاع الخاص والدور الأساسي المستمر للاستثمار العام

تحقيق التوازن بين النطاق العالمي لأهداف التنمية المستدامة والحاجة إلى بذل جهد خاص في أقل البلدان نمواً

تحقيق التوازن بين ضرورة وجود معدلات جذابة للعوائد مقابل المخاطر وضرورة توفير خدمات في المتناول وبأسعار معقولة

تحقيق التوازن بين التحرير والتنظيم

المصدر: الأوتكتاد، استناداً إلى إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة 2015.

ملاحظة

شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد هي مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة لشؤون الاستثمار وتنمية المشاريع. وتجري الشعبة، بوصفها مركزاً عالمياً للتميز، بحوثاً وتحليلات سياساتية رائدة، وتقدم المساعدة التقنية للدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية، وتبني توافقاً دولياً في الآراء بين الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها 195 دولة. وتتمثل مهمتها في تشجيع الاستثمار وإنشاء المؤسسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

وتتيح الشعبة جملة أمور تشمل ما يلي:

سبع خدمات أساسية:

قواعد بيانات وبحوث الاستثمار
سياسات الاستثمار الوطنية والدولية
تشجيع الاستثمار
الاستثمار المسؤول
تيسير الأعمال
تطوير ريادة الأعمال
المحاسبة وتقديم التقارير

منتجان رئيسيان:

تقرير الاستثمار العالمي
المنتدى العالمي للاستثمار

ستة أطر سياساتية رئيسية:

إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة
خطة العمل من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة
إطار سياسات ريادة الأعمال
حزمة إصلاح نظام الاستثمارات الدولية
قائمة الإجراءات العالمية من أجل تيسير الاستثمار
أداة تطوير المحاسبة

ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بهذه المنتجات والأطر والخدمات، فضلاً عن منشورات الشعبة، على موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت (www.unctad.org/diae) أو مركز السياسات الاستثمارية للمنظمة (www.investmentpolicyhub.unctad.org).

وقد أُعدَّ هذا العرض العام استناداً إلى التحليل المتعمق الوارد في تقرير الاستثمار العالمي 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.20.II.D.23).

الإصدارات السابقة من تقرير الاستثمار العالمي

- المناطق الاقتصادية الخاصة
الاستثمار والسياسات الصناعية الجديدة
الاستثمار والاقتصاد الرقمي
جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات
إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي
الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل
سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية
نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار
أشكال الإنتاج الدولي والتنمية غير القائمة على المساهمة في
رأس المال
الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون
الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية
الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية
الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية
والانتقالية وأثاره على التنمية
الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير
التحول نحو الخدمات
سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية: من
المنظورين الوطني والدولي
الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية
تشجيع الروابط
- تقرير الاستثمار العالمي 2019:
تقرير الاستثمار العالمي 2018:
تقرير الاستثمار العالمي 2017:
تقرير الاستثمار العالمي 2016:
تقرير الاستثمار العالمي 2015:
تقرير الاستثمار العالمي 2014:
تقرير الاستثمار العالمي 2013:
تقرير الاستثمار العالمي 2012:
تقرير الاستثمار العالمي 2011:
تقرير الاستثمار العالمي 2010:
تقرير الاستثمار العالمي 2009:
تقرير الاستثمار العالمي 2008:
تقرير الاستثمار العالمي 2007:
تقرير الاستثمار العالمي 2006:
تقرير الاستثمار العالمي 2005:
تقرير الاستثمار العالمي 2004:
تقرير الاستثمار العالمي 2003:
تقرير الاستثمار العالمي 2002:
تقرير الاستثمار العالمي 2001:

- WIR 2000:** Cross-border Mergers and Acquisitions and Development
WIR 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development
WIR 1998: Trends and Determinants
WIR 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy
WIR 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements
WIR 1995: Transnational Corporations and Competitiveness
WIR 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace
WIR 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production
WIR 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth
WIR 1991: The Triad in Foreign Direct Investment

مختارات من برامج الأونكتاد المتعلقة بالاستثمار والمؤسسات

اتجاهات الاستثمار وعوامل رصد

السياسات

unctad.org/diae

اتفاقيات الاستثمار الدولي

unctad.org/iia

استعراضات سياسات الاستثمار

unctad.org/ipr

فريق المعايير والمحاسبة والإبلاغ: شفافية

محاسبة الشركات

unctad.org/isar

مجلة الشركات عبر الوطنية

unctad.org/tnc

تقرير الاستثمار العالمي

worldinvestmentreport.org

المنتدى العالمي للاستثمار

worldinvestmentforum.unctad.org

إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة

investmentpolicyhub.unctad.org/ipfsd

إطار سياسات الأونكتاد لريادة الأعمال

unctad.org/en/PublicationsLibrary/diaeed2012d1_en.pdf

مبادرة البورصات المستدامة

sseinitiative.org

تيسير الأعمال

businessfacilitation.org

كليات إدارة الأعمال من أجل التأثير

business-schools-for-impact.org

محور سياسات الاستثمار

investmentpolicyhub.unctad.org

إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر

unctad.org/fdistatistics



worldinvestmentreport.org

كيفية الحصول على المنشورات

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن العمل المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات، يرجى التوجه بالاستفسارات إلى:

Division on Investment and Enterprise
United Nations Conference on Trade
and Development
Palais des Nations, Room E-10052
CH-1211 Geneva 10 Switzerland

Telephone: +41 22 917 4533
Fax: +41 22 917 0498
unctad.org/diae

يمكن الحصول على المنشورات المخصصة للبيع من موزعي منشورات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. كما يمكن الحصول عليها عن طريق الاتصال:

United Nations Publications
Customer Service
c/o National Book Network
15200 NBN Way
PO Box 190
Blue Ridge Summit, PA 17214
email: unpublications@nbnbooks.com
unp.un.org



worldinvestmentreport.org